Available online at http://jgu.garmian.edu.krd

Journal of University of Garmian

https://doi.org/10.24271/garmian.1020

الصراع العراقي - الكويتي في عام 1990-1991 وتداعياته

جمال محمد امين

كلية العلوم الانسانية، جامعة حلبجة، حلبجة، العراق

Article Info

Received: January, 2019

Revised:February,2019

Accepted:April,2019

Keywords

العراق، الكويت ، جيوبولتيك ، الصراع، الولايات المتحدة الامريكية، الغزو

Corresponding Author

jamalamein69@gmail.com

الخلاصه

تدرس البحث اسباب الصراع العراقي _ الكويتي في عام 1990_1991وتداعياته ، ان العراق والكويت محكومان بالحتمية التصاق الجغرافي. ولقد كان للبعد التاريخي والجيوبولتيكي الدولي والاحتلال البريطاني _ الامريكي الدور الفاعل والسلبي في اشكالية ترسيم الحدود بين البلدين ، فضلا عن السياسات غير الرشيدة للانظمة السياسية المتعاقبة على حكم العراق. وان العراق كان يعاني ولايزال من وطأة موقعه البحري وما لحق به من الغبن والتضرر الجغرافي مما فرض عليه العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية. وان القرار العراقي باجتياح الكويت لم يراعي طبيعة التغيرات الاقليمية والدولية منذ مطلع التسعينيات القرن الماضي لذا كانت نتائجها كارثية على صعيد العراقي والعربي والدولي.

ولم تشهد علاقة العراق مع الكويت الاستقرار الا بعد سقوط نظام صدام حسين، ورغم سقوط النظام السابق في العراق و عودة العلاقات العراقية- الكويتية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية الا ان الطرفين لا تزال تحتفظان بتوجساتهما وتخوفاتهما في ظل عدم حل كثير من المشكلات العالقة التي سببت بها الجغرافيا المعقدة لكلا البلدين وتوزيع الثروات والمضايق المائية. ومن ناحية أخرى أن انشاء ميناء المبارك الكبير من جانب الكويت سيضر بمصالح العراق الاستراتيجية، ويمكن ان يؤدي الى خلق صراع جديد بين البلدين.

المقدمــة

إن البعد المكاني في الجانب الجيوسياسي يدفع باتجاه رسم، وتحديد نمط العلاقات الدولية إلى حد كبير ويؤثر على أشكال التفاعل الدولي لتاخذ أبعادا تعاونية أو صراعية أو مزيجا بين هذه الابعاد، فالعلاقات العراقية – الكويتية لا يمكن بحثها دون استحضار الجغرافيا وما ورثته من قضايا خلافية أو توافقية في المجالات المختلفة.

بعد تاسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 لم تشهد علاقات العراقية – الكويتية الاستقرار، واسبابها كثيرة منها: الخلافات الحدودية بين طرفين، ومشكلات حقول النفطية المشتركة، وظهرت كثير من الازمات بين طرفين لاسيما في مسالة ترسيم الحدود وفي عام 1961 الغت بريطانيا معاهدة الحماية التي عقدتها مع الكويت منذ عام 1899وبعد ست ايام من اعلان استقلال الكويت.

وكان من المفترض ان يكون موقع الجوار بين العراق والكويت باعثا لاستقرار الاندماج بحكم روابط العديدة بين الدولتين كالدين واللغة والقومية وتاريخ المشترك وغيرها الا ان ثمة المتغيرات اسهمت بشكل المباشر، لان تصل العلاقة بينهما الى حد القطيعة بسبب احتلال العراق عام 1990 الذي احدث شرخا كبيرا بين دولتين .

ولم تشهد علاقة العراق مع الكويت الاستقرار إلا بعد سقوط نظام صدام حسين، ورغم سقوط نظام السابق في

العراق و عودة العلاقات العراقية-الكويتية السياسية الاقتصادية والاجتماعية الا ان اطراف كافة لاتزال تحتفظ بتوجساتها وتخوفاتها في ظل عدم حل كثير من المشكلات العالقة التي تسببت بها الجغرافيا المعقدة لكلا البلدين وتوزيع الثروات والمضايق المائية و من ناحية الاخرى أن بناء ميناء مبارك الكبير من جانب الكويت سيضر بمصالح العراق الاستراتيجية، ويمكن أن يؤدي إلى خلق صراع جديد بين البلدين.

أولا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في محاولة التعرف على أهم لأحداث التي حددت ملامح الصراع – العراقي الكويتي ابتداء من الصراع البريطاني العراقي حول الكويت ووصولا إلى الغزو العراق للكويت في 2 آب سنة 1990، الذي من خلال بحثنا هذه بوصفه بحثا يستقرأ ويبحث أسباب الصراع بين العراق والكويت، ونتائج حرب الخليج (1990-1991) من وجهات النظرية التحليلية الواقعية. على الرغم من أن العراق والكويت هما دولتان متجاورتان جغرافيا، إضافة إلى عوامل التاريخ والدين واللغة المشتركة.

ثانيا: إشكالية البحث

ولاهمية جيوبولتيك الكويت للعراق والمنطقة ، يشير المستقبل ان العلاقة بين العراق والكويت سوف تتسم بالتعاون الجاد، رغم الوجود بعض الملفات العالقة بينهما، نتيجة لما تتعرض له المنطقة من التغيرات السريعة تستدعي من البلدين التقارب اكثر من ذي قبل.لقد كان للبعد التاريخ والجيوبولتيكي الدولي والاحتلال البريطاني – الامريكي الدور الفاعل والسلبي في اشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية،فضلا عن السياسيات غير الرشيدة للأنظمة السياسية المتعاقبة على حكم العراق. وان العراق كان يعاني ولا يزال من وطائة موقعه البحري وما لحق به من الغبن والتضرر الجغرافي مما فرض عليه العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

-إذ اتسمت العلاقات العراقية الكويتية، ولفترة طويلة من تاريخها بعدم الاستقرار، ولعل سبب ذلك يعود إلى المشاكل التي واجهت هذه العلاقات وفي مقدمتها قضية الحدود التي كانت السبب، إذ تمثل العلاقات العراقية الكويتية إشكالات معقدة في المجال العلاقات العربية- العربية، وتتميز هذه العلاقات بخصوصية محددة كما تشمل عليه من توترات منذ قيام هذه العلاقات وإلى وقت قريب منذ العهد البريطاني.

تأتي إشكالية البحث من سؤال محوري ألا وهو لماذا تطور الخلاف العراقي الكويتي الى حد الاجتياح ؟

اما التسائلات الفرعية فهي:

1- ماهي ابعاد الازمة العراقية - الكويتية؟
2- ماطبيعة العلاقة العراقية الكويتية بعد عام 2003؟
3- ما المستقبل الجيوبولوتيكي للعلاقات العراقية الكويتية؟

ثالثا: فرضية البحث

- إن العراق والكويت محكومان بحتمية التصاق جغرافي ونزاع تاريخي تعددت فصوله ورواياته في تاريخ الحديث للدولتين، فمع تبدل الحكومات تتغير العلاقة بين الطرفين وتتراوح ما بين الشك والنزاع والصراع.

- أن القرار العراقي باجتياح الكويت لم يراع طبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية منذ مطلع التسعينيات القرن الماضي لذا نتائجها كانت كارثية على الصعيد العراقي والعربي والدولي. و من الناحية الاستراتيجية، كانت سيطرة العراق على الكويت قد يعزز قوته بشكل كبير، فيحول العراق إلى قوة عظمى شرق أوسطية وهذا لا تحمله الولايات المتحدة ولا أعضاء حلف الناتو ولا الدول العربية المعتدلة والمجتمع الدولي بشكل عام، ولايسمحون الهيمنة العراقية على دول الخليج، بما في ذلك احتلال الكويت.

- يناقش أتباع المدرسة الواقعية قضية احتلال العراق للكويت وتحرير الكويت في 1991 ومن ثم احتلال العراق من

قبل الولايات المتحدة في سنة 2003 من وجهة نظر السلطة والامن.

رابعا: منهجية البحث

يقوم البحث على المنهجية العلمية لاستقراء واقع العلاقات العراقية الكويتية لاستنتاج السياسة العراقية لغزو دولة الكويت باستعانة:

بالمنهج التاريخي التحليلي والمنهج التحليلي السياسي.

خامسا: الدراسات السابقة:

1- دراسة ل(اورين سكوب)، بعنوان "حرب الخليج والولايات المتحدة: تشكيل قرن الحادي والعشرين"،2009 .

إذ تناول الكاتب علاقة العراق بالكويت والمبررات العراقية لضم الكويت وكذلك عواقب خطيرة لهذا الاجتياح عربيا و دوليا وكما استعرض دور الولايات المتحدة في قضيا الكويت وإدارة الصراع في مجلس الأمن بما يخص صراع الخليج وكذلك تناولت تحرير الكويت في سنة1991. ويقول الكاتب أن المصالح السياسية الدولية مرتبطة بأمن الخليج، وبما أن موارد الطاقة في خليج كانت حاسمة بالنسبة للاقتصاد العالمي، فإن ضمان سلامة هذه الأصول وامدادها يجب أن يكون مصلحة استراتيجية واقتصادية وسياسية حيوية للولايات المتحدة.

2- دراسة مايكل جي مازار ، بعنوان " عاصفة الصحراء: حرب الخليج وما تعلمناه"، 2014 .

وتناول الكاتب وحدة القوى على المستوى العالمي لرد العدوان العراقي، ويقول الكاتب أن حرب خليج أشياء كثيرة لكثير من الناس، بالنسبة لصدام حسين، كانت فرصة لحل مشاكله الاقتصادية الملحة .

وبالنسبة لجورج بوش، أوجد عدوان صدام حسين حاجة واضحة للرد على عدوان غير مبرر وبهذا يبدأ في إعادة تعريف دور الولايات المتحدة في العالم في أعقاب الحرب الباردة- وهو إجراء ضروري لم تكن الإدارة على أتم الاستعداد له.

وبالنسبة للدول العربية في التحالف كان الصراع مع العراق ضروريا ردا على تعصب صدام وخداعه، وبالنسبة للأمم المتحدة أيدوا بالقوة رد فعل قوي على غزو العراق للكويت وفي أعقاب الزعامة الأمريكية منحوا الشرعية لعمليات التحالف بسلسلة رائعة من القرارات.

3 -دراسة أحمد محمد كمال، بعنوان "انفجار الخليج – العراق المغبون المغبون وكلمة للتاريخ "، ط 1 القاهرة، مكتبة مدبولي، 1991.

تحدث الكاتب عن تاريخ الكويت، وكذلك الحرب العراقية الايرانية، ثم تكلم عن الأزمة العراقية -الكويتية أسبابها وتطوراتها حتى حدوث الاجتياح، ثم ردود الأفعال العربية والدولية.

4 -دراسةمحمد فاضل الجمالي، بعنوان "مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة "، ط 1، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1992. تناول الكاتب علاقة العراقية بالكويت، والمبررات العراقية لظم الكويت، وكذلك العواقب الخطيرة لهذا الاجتياح عربيا ودوليا، كما استعرض دور الولايات المتحدة في قضاية الكويت ودورها في إدارة الأزمة في مجلس الأمن بما يخص ازمة الخليج .

رغم تعدد الدراسات السابقة ان هذا البحث ستناول اهمية جيوبولتيك الكويت للبريطانيا و العراق والمنطقة ، و تركز الاسباب الحقيقية لاجتياح الكويت من قبل العراق وموقف المجلس الامن الدولي وحرب خليج الاولى1991 وتطور الازمة وتداعياته المختلفة التي لحقت بالعراق والكويت والدول العالم ، ومن جانب الاخرى تركز البحث على طبيعة العلاقات العراقية الكويتية بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية.

سادسا: خطة البحث

يتكون البحث من ثلاث مباحث.

المبحث الأول: مدخل تمهيدي.

ويتضمن هذا المبحث مطلبين.

المطلب الأول:نبذة عن اهمية الكويت الجيوسياسية في الرؤية البريطانية والعراقية.

المطلب الثاني: الخلاف حول التبعية الكويت وترسيم الحدود بعد استقلال في عام1961.

المبحث الثاني: أزمة العلاقة بين العراق والكويت في عام1990.

المطلب الأول: أسباب ازمة العلاقة بين العراق والكويت قبل عام 1990

المطلب الثاني: احداث احتلال الكويت في 2 اب 1991

المبحث الثالث: اثر احتلال الكويت على النظام السياسي في العراق.

المطلب الاول:موقف المجلس الامن الدولي وحرب خليج الاولى1991 .

المطلب الثاني: تطور العلاقة بين العراق والكويت بعد عام2003.

المبحث الأول: :مدخل تمهيدي

هذا المبحث يتكون من مطلبين، يكون المطلب الاول نبذة عن اهمية الكويت الجيوسياسية في الرؤية البريطانية والعراقية. بينما يتضمن المطلب الثاني الخلاف حول التبعية الكويت وترسيم الحدود بعد استقلال في عام1961.

قبل الحرب العلمية الاولى وجهت انجلترا انتباهها الى الكويت لما تتمتع به من موقع مهم على راس خليج العربي. وفي الحرب العالمية الاولى فى عام 1914 نرى الكويت تنحاز الى جانب بريطانيا ضد الدولة العثمانية والمانيا، ومقابل هذا الموقف الذي اتخذه الشيخ مبارك تلقى الوعد من بريطانيا بان تعترف به كحاكم مستقل تحت الحماية البريطانية. ولقد بدات بريطانيا بمدنفوذا في خليج العربي بصورة علنية وسريعة من اجل احكام سيطرتها على هذه المنطقة الحيوية. ذلك لان خليج العربي يشكل موقعا جيوستراتيجا متميزا فهو يقع في منتصف الخطوات المواصلات والاتصالات العالمية، التي تربط الشرق بالغرب، ومع تدفق النفط تبدا صفحة جديدة من تاريخ الكويت يستمر الصراع وان اختلفت اشكاله ووسائله وتغيرت اطراف المتنافسة، واضافة النفط عاملا جديدا بالغ الاهمية الى عوامل الجيوسياسية والاستراتيجية لموقع الكويت بالنسبة لبريطانيا.

ولعبت الجغرافيا السياسية دورا مهما في طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين العراق والكويت بحكم الجوار بينهما، وان الجزيرتين (بوبيان و وربة) الكويتيين لهم اهمية جيوستراجية للعراق لانه كانت تساعد العراق على الوصول إلى المياه المفتوحة في الخليج العربي واذا كان العلاقات بين دول الجوار حتمية ، اي انه لا توجد دول الجوار ليس بينها العلاقات، فان العلاقات العراقية الكويتية قد شهدت الخصوصية في جميع المجالات حيث كان مشوبة بالتهديد والحذر والتناقضات في اغلب الاحيان، الا انها شهدت اعترافات متفرقة بدولة الكويت المستقلة من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة.

المطلب الأول: نبذة عن اهمية الكويت الجيوسياسية في لرؤية البريطانية والعراقية.

ان الكويت بلد صغير مساحة وسكانا وموقعه الجيوسياسي المهم الذي يقع على راس الخليج في مثلث الخط، لذلك فان علاقتها مع جيرانها قد مرت بظروف صعبة خلال القرن العشرن اضافة الى عوامل الدولية وموقف القوى الاستعمارية التي بنت موقفها على اساس مصالحها اولا واخيرا [1]. وعندما نأتي الى حديث عن مسار العلاقات العراقية الكويتية، فإن الموقع الجغرافي لدولة الكويت له دور مهم في رسم ذلك المسار، ناهيك عن دوره في تشكيل ملامح النظام السياسي والاجتماعي للدولة الكويتية الحديثة فيما بعد[2].

[1] أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث ، الطبعة الأولى، الكويت،١٩٨٤،ص ٥١.

[2] Bruce R. Kuniholm, Persian Gulf and United States Policy, U.S.A, 1984, p. 110.

يقع الكويت في شمال وشمال الغرب الجمهورية العراق، ومن الجنوب والغرب المملكة العربية السعودية، ومن الشرق مياه الخليج العربي ، التي تفصلها عن الجمهورية الايرانية الاسلامية[3].

وللكويت اهمية جيوسياسية في رؤية البريطانية والعراقية وسنوضحها كالاتي:

اولا: أهمية الكويت الجيوسياسية في الرؤية البريطانية.

وقع الحكومة البريطانية في 23 كانون الثاني 1899 اتفاقا سرية مع الكويت عرفت الاتفاقية ب(المانعة) تعهد فيها الشيخ مبارك (شيخ الكويت) هو وابناءؤه وخلفاؤه من بعده، بعدم السماح لمثل أية دولة أو حكومة أجنبية بالإقامة في الكويت أو سواها من الاراضي التابعة لها، من دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية، وألا يبيع أو يؤجر أو يرهن أو يعطى أو يتنازل، بغرض الاحتلال أو أي غرض سواء عن أي جزء من أرضه لدولة اجنبية أو رعايا أجنبية دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية [4].

ولقد بدات بريطانيا بمدنفوذا في خليج العربي بصورة علنية وسريعة من اجل احكام سيطرتها على هذه المنطقة الحيوية. ذلك لان خليج العربي يشكل موقعا جيوستراتيجا متميزا فهو يقع في منتصف الخطوات المواصلات والاتصالات العالمية، التي تربط الشرق بالغرب، كما وانه يشكل حلقة الربط بين القارات الثلاث (اوروبا واسيا وافريقيا) ، ناهيكم عن الاهمية البالغة التي اصبحت هذه المنطقة تتمتع بها وخاصة بعد اكتشاف النفط الذي يشكل عصب الحياة في عالم الاجمع، مضافا لكل هذا الموقع جيوستراتيجي المهم من ناحية العسكرية [5].

وبذلك اكملت بريطانيا سيطرتها على منطقة الخليج العربي. وكانت الكويت اخر حلقة في سلسلة مخطط تحويل الخليج الى بحيرة انكليزية.واستمرت علاقات الكويت مع بريطانيا سياسيا واقتصاديا في اطار تلك الاتفاقية حتى الاستقلال ، كما استمرت تلك العلاقة بعد استقلال الكويت كعلاقة اي بلد مستقل مع الدول الاخرى [6]

وفي عام 1913 عقد اتفاقية بين بريطانيا والدولة العثمانية سميت (بالاتفاقية الخليج) تم بموجبها تحديد الحدود بين الكويت وممتلكات الدولة العثمانية في العراق، وبقيت على حالها حتى ابرام اتفاقية العقير في عام 1922[7]، التي اتخذت تلك الاتفاقية اساسا في تخطيط الحدود بين العراق والكويت[8] . وفي عام 1932 وافقت الحكومتان العراقية والكويتية على رسم الحدود بينهما في ظل اتفاقية 1913[9]. وقد نصت المادة السابعة من الاتفاقية على ان يبدا الخط اشارات الحدود من مدخل خور زبير في شمال ويمر مباشرة إلى جنوب ام قصر وصفوان وجبل سنام حتى وادي الباطن[10]، الا أن هذه الاتفاقية لم توضع موضع التنفيذ بسبب قيام الحرب العالمية الأولى في سنة 1914 [11].

وتلقى الشيخ مبارك تاكيدا من بريطانيا انها ستعترف بالكويت كدولة مستقلة تحت حماية البريطانية بشرط أن تتعاون في استلاء على البصرة، وقد تم ذلك واصبحت الكويت في حرب العالمية الأولى خاضعة للسيطرة البريطانية وقاعدة عسكرية أساسية في حرب احتلال بريطانيا للعراق. وبذلك رسمت اول خريطة كويتية ، إلا أن عدم وضوح

---

[3] https://www.e.gov.kw/sites/kgoArabic/Pages/Visitors/AboutKuwait/KuwaitAtaGlaneGeographicalLocation-14-11-2018n.aspx,retrived in

[4] قحطان حسين طاهر، تاريخ النزاع العراقي – الكويتي، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

[5] حسنين المحمدي ابوادي ، غزو العراق بين القانون الدولي والسياسة الدولية ، اسكندرية ، منشاة المعارف ، ٢٠٠٥ ، ص٨.

[6] عبدالعزيز رشيد ، تاريخ الكويت ، دار المكتبة الحياة، بيروت ، ١٩٧٨ ،ص١٠٦.

[7] صبري فارس الهيتي، الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية ، دار الرشيد للنشر، بغداد ، ١٩٨١، ص٣٧٤.

[8] صبري فارس الهيتي، الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية ، دار الرشيد للنشر، بغداد ، ١٩٨١، ص٣٧٤.

[9] احمد عدنان عبد الكريم الشكاكي، الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام الدولية مع دراسة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٦م، ص١٥٨.

[10] رشيد سعدون محمد حسن العبادي، الحدود العراقية- الكويتية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠١م، ص٤٦.

[11] رشيد سعدون محمد حسن العبادي، المصدر سبق ذكره، ص٤٧.

الحدود المتفق عليها بين الكويت وولاية البصرة، والخلاف الذي يحيط بقضية تبعية الكويت الحقيقية قد مهد لقيام نزاع عراقي- كويتي بعد تاسيس الدولة العراقية الحديثة في سنة1921[12].

ثانيا: اهمية الكويت الجيوسياسية في الرؤية العراقية.

يقع العراق في جنوب قارة اسيا ويحتل القسم الشمالي الوطن العربي، تحدده تركيا من الشمال وايران من الشرق وسوريا والاردن من الغرب والخليج العربي والكويت والسعودية من الجنوب، كما تبلغ حدوده البرية 3500 كلم، في حين تبلغ حدوده البحرية 60حوالي كلم ومساحته 447000كلم مربع ، وتعد العراق دولة برية مغلقة ، فليس له سوى اطلالة محدودة جدا على خليج عبر شط العرب[13].

وان الكويت بما تمثله من موقع جيوسياسي متميز على خليج العربي تشكل محطة مهمة لتجارة المرور (الترانزيت) حيث تمر بها البضائع التي يشترك بها الكويتيون في نقلها الى المناطق الاخرى ومنها العراق. وان العراق بلد مستورد المستهلك للمواد المتاجر بها والتي تمر بالكويت اليه. وان العراق كان بلدا مصدرا كذلك لمواد الغذائية تمر عبر الكويت الى المناطق الاخرى ويستهلك بعضها بالكويت.

في 25 نيسان 1920 وضعت عصبة الامم العراق تحت الانتداب البريطاني من اجل ابداء المشورة للعراقيين في تاسيس دولتهم حسبما ورد في المادة (22) من ميثاق عصبة الامم، والتي تنص على ان الولايات او الاراضي التي كانت تحت سلطة الدولة العثمانية هي وديعة مقدسة بيد الانسانية ، وانه يجب تصبح تحت رعاية الدول الكبرى من اجل انشاء دولة حديثة فيها. وعليه اصبحت الولايات الثلاث الموصل، بغداد والبصرة تحت الانتداب البريطاني، الذي نصت المادة الرابعة من لائحته على ان السلطة المنتدبة تتحمل تبعة الاحتفاظ بالاراضي العراقية فلا تتنازل عنها ولاتؤجرها ولاتضعها تحت سلطة الاجنبية [14].

وفي سنة 1923 جرى تبادل للرسائل بين الوكيل السياسي البريطاني في الكويت (الميجر مور) وبين المندوب السامي البريطاني في العراق (بيرسي كوكس) تقررت فيها الحدود العراقية- الكويتية، بعد ماكان العراق قد خرج من دائرة النفوز العثماني واصبح تحت الانتداب البريطاني، وفي عام 1921 تم تنصيب الملك فيصل ملكا على العراق[15].

وقد رسمت الحدوح بين البلدين استنادا إلى مااقرته اتفاقية 1913 المعقودة بين بريطانيا والدولة العثمانية، ولكن ذلك ترسيم لم يعطي العراق منفذا بحريا بما يتناسب مع مساحته وامكانياته[16].

إن تبادل الرسائل بين المندوبين البريطانين في العراق والكويت في سنة 1923 تضمن التاكيد على توضيح الحدود بين العراق والكويت والتي اشارت اليها اتفاقية سنة 1913 المعقودة بين بريطانيا والدولة العثمانية، إذ لم تواجه بريطانيا أية صعوبات في رسم الحدود بين بلدين بسبب خضوع كل منهما للسيطرة البريطانية، واستمر الوضع على تحديد الحدود مع الكويت، فوافق العراق في رسالة بعثها رئيس وزرائه (نوري السعيد) في 21 تموز 1932 ، على مراسلات سنة 1923 ووافق شيخ احمد الجابر الصباح عليها في 3 اب1932[17].

لكن العراق تراجع عن قراره بقبول ترسيم الحدود مع الكويت، اذ اعلن الملك غازي حين تولى عرش العراق في

[12] سالم مشكور،نزاعات الحدود في الخليج ،معضلةلسيادة والشرعية،مركز الدراسات الستراتيجية،البحوث والتوثيق، ط١، بيروت ، 1993،ص29_٣٠.

[13] عاطف السيد، الغزو الامريكي البريطاني للعراق مارس 3002 دراسة سياسية استراتيجية ، المكتبات الكبرى 2003، ص9.

[14] لائحة الانتداب البريطاني على العراق ، عبدالرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية ، بيروت ١٩٧٨ ،ج١، ص٢٩١-٢٩٦.

[15] خميس هاشم عبد الإله الجنابي، الدولة العراقية نشوئها ومراحل تطورها الجغرافيا السياسية ، رسالة مقدمةللحصول على شهادة الماجستير في القانون، كلية القانون والعلوم السياسية في الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2011، ص29.

[16] سالم المشكور ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٨.

[17] اروى هاشم عبدالحسن ، مشكلة الحدود العربية في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الانسانية ،جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص١١٤-١١٥.

سنة 1933 رفض طلب البريطاني في ترسيم الحدود مع الكويت وطالب بظم الكويت إلى العراق[18] .

وفي منتصف سنة 1938 دعا ملك غازي في اذاعته الخاصة في قصر الزهور إلى تايد مطالبة بعض صحف العراقية بضم الكويت لكونها ارض عراقية وان العراق وريث الحكومة العثمانية وله الحق في امتلاك الكويت لان الانكليز سلبوا الكويت من العراق بالقوة، وعليهم ان يعيدوا هذا الجزء إلى وطن الام [19].

وبقي الحال ماهو عليه حتى تاريخ 18 ايلول 1951عندما وجهت السفارة البريطانية في بغداد نيابة عن الكويت مذكرة إلى خارجية العراقية تدعوها لاجراء الترتيبات اللازمة لترسيم الحدود بين العراق والكويت وفقا لما تم الاتفاق عليه في مباحثات عام 1939 إلا أن العراق ربط موافقته على ذلك بشرط موافقة الكويت على تاجير جزيرة (وربة) للعراق، اذ تم تضمين هذا العرض العراقي في مذكرة موجهة إلى سفارة البريطانيا في بغداد بالتاريخ 26 ايار1952.

وما لبثت ان عادت مسالة تاجير جزيرة (وربة) إلى صدر المباحثات العراقية – الكويتية عندما ربط العراق تجهيزه الكويت بالماء العذب بتاجير جزيرة ولكن لم يتم التوصل بهذا الشان.

اما المحاولة الثانية لضم الكويت بعد محاولة الملك غازي الأول، فقد جرت عند تشكيل الاتحاد الهاشمي في شباط 1958 عندما بحث شان انضمام الكويت للاتحاد الذي تشكل بين العراق والاردن، اذ طرح نوري السعيد رئس وزراء العراقي انذاك فكرة انضمام الكويت للاتحاد واجرى اتصالات مع ملك السعودية سعود بن عبدالعزيز لتاييد هذه الفكرة ووافق الملك سعود عليها، كما اجرى نوري السعيد اتصالات مع ولايات المتحدة وابدت موافقتها ايضا [20].

وكانت مسودة اتفاقية تنظيم دخول الكويت إلى الاتحاد الهاشمي تضمنت الاعتراف باستقلال الكويت على ان تتولى حكومة الاتحاد الشؤون الخاجية والعسكرية وامور الجمارك وتشريعاتها وتنظيم العملة وتوحيد سياسة التعليم وامور المواصلات، وان تتشاور حكومة الاتحاد مع امير الكويت في القضايا التي تتعلق بالشؤون الخارجية والدفاعية قبل اتخاذ قرار نهائي فيها، وبالمقابل تتعهد الكويت بالاسهام بنسبة معينة في ميزانية الاتحاد، إلا أن المحاولة الثانية توقفت بانحلال الاتحاد الهاشمي على اثر اعلان ثورة 14 تموز عام 1958 في العراق التي قابلها امير الكويت عبدالله سالم الصباح بارتياح واضح، لانها انقذته من تبعية انضمام إلى اتحاد الهاشمي [21].

بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 بدأ الحديث في الاروقة السياسية العراقية عن مد انبوب للنفط العراقي عبر الكويت وآخر لتزويد الكويت بمياه شط العرب والاستفادة من ميناء الاحمدي للصادرات والواردات العراقية . الا ان بريطانيا ابلغت وكيلها السياسي في محمية الكويت عدم تشجيع شيخ الكويت على اتخاذ اي خطوة تربطه بالعراق مراعاة للمصالح الستراتيجية البريطانية[22].

وعندما الح نوري السعيد عام 1956 على ضرورة تنفيذ انبوب النفط العراقي عبر الكويت بعد ان توقف تصدير النفط العراقي عبر انبوبه المار بسوريا خلال العدوان الثلاثي على مصر عام1956، اشترطت بريطانيا ان يعلن العراق اعترافه رسميا بالحدود التي كان برسي كوكس قد رسمها بنفسه عام 1923 مع الكويت،ولم تتم الاشارة الى الرسالة المنسوبة الى نوري السعيد لعام1932. وابلغ السفير البريطاني نوري السعيد ان آل الصباح لا يوافقون على تنفيذ هذا المشروع ما لم يعلن العراق تنازله عن مطالبه

[18] د.إسماعيل محمد الزيود ، د. فاطمةسلوم الطراونة ، قضايا المعاصرة ، دار الكنوز للمعرفة، عمان، ٢٠١٢،ص١٣٧.

[19] د. لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ، مكتبةاليقضة العربية ، بغداد ،١٩٨٧، ص٢٢٢.

[20] اروى هاشم عبدالحسن، مصدر سبق ذكره، ص١١٧-١١٨.

[21] اسماعيل عارف، اسرار ثورة ١٤تموز وتاسيس الجمهورية في العراق ، دار الحيات للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢، ص٣٠٦.

[22] محمد جاسم محمد، العلاقات العراقية الخليجية ١٩٥٨-١٩٧٨،رسالة ماجستير ، كليةالعلوم السياسية ، جامعة بغداد،١٩٨٠،ص٧٨.

في الكويت[23] .ومع ذلك استمر نوري السعيد بالإلحاح على بريطانيا لمد انبوب النفط عبر الكويت، وفي لقاء له مع وفد لممثلي شركات النفط اعلن نوري السعيد عدم اعترافه باي حدود مع الكويت .

بعد قيام ثورة 14 تموز 1958، رحب شيخ الكويت عبدالله سالم الصباح بها لانها وضعت حدا لمحاولة نوري السعيد لضم الكويت للاتحاد الهاشمي، وقد بعث الشيخ في 12 اب 1958، رسالة تهنئة إلى عبدالكريم قاسم بنجاح الثورة فشكر القاسم الامير على تهنئة، وفي 25 تشرين الأول زار شيخ الكويت العراق ليقدم التهنئة إلى قادة الثورة، ويبدو ان الشيخ الكويت اراد ايضا ان يعلم بموقف قيادة الثورة من الكويت فيما اذا كان لديهم نية في اثارة قضية الكويت من الجديد كما فعل الملك غازي ونوري السعيد من قبل.

واستمرت العلاقات طبيعية بين العراق والكويت في السنوات التي تلت الثورة 14 تموز1958، وتبادل البلدان الوفود التجارية والاقتصادية بشكل طبيعي [24].

المطلب الثاني: الخلاف حول التبعية الكويت وترسيم الحدود بعد استقلال في عام1961.

وجاءت سنة 1961 لتشكيل اول ازمة حقيقية بين العراق والكويت اذ عادت المطالبة بالكويت كلها بعدما كانت قد تحولت إلى خلاف حول المناطق المحددة ففي 19 حزيران 1961 وقعت بريطانيا اتفاقية جديدة مع الكويت انهت بموجبها الحماية البريطانية القائمة على أساس اتفاقية 1899 فاعلنت الكويت استقلالها في 19 حزيران 1961 [25].

وبعد ان اصبحت الكويت دولة مستقلة، وسارعت الدول الاخرى إلى ارسال برقيات التهنئة، ارسل عبدالكريم قاسم إلى حاكم الكويت عبدالله سالم الصباح رسالة غامضة ترحب بالغاء اتفاقية 1899 لاكنها لم تتطرق إلى قضية الاستقلال، مما اثار شكوك حاكم الكويت فتشاور الحاكم مع السفير البريطاني حول الحصول على مساعدة البريطانية اذا اقتضى الأمر.

وفي 25حزيران 1961 اعلن عبدالكريم قاسم في بيان اذاعي ان الكويت جزء لايتجزء من العراق وان الكويت كانت منطقة تابعة لولاية البصرة الخاضعة للحكم العثماني، واعلن عبدالكريم قاسم تعيين حاكم الكويت قائمقاما لها خاضعة لسلطة متصرف البصرة [26]

قامت بريطانيا في 1 تموز 1961 على اثر اذاعة البيان وبطلب من الكويت بانزال قوات العسكرية على وجه السرعة في الكويت للدفاع عنها تجاه تهديدات العراقية، كما قام العراق من جانبه بحشد قواته بمنطقة البصرة فوقعت بعض المناوشات بطريقة خطاء مع الدوريات البريطانية على الحدود، واسرت قوات العراقية مدرعة وجنودها البريطانيين، وقدم العراق شكوى إلى مجلس الامن بسبب انزال البريطانيين قواتهم في الكويت وتهديدهم لسلامة اراضيه[27].

وفي الوقت الذي كان النزاع مطروحا في مجلس الامن، قدمت الكويت طلبا لانضمام إلى جامعة العربية فقبلت عضويتها في 20 تموز 1961 ، فقام العراق بايقاف كل اوجه التعاون مع الجامعة العربية، وقررت الجامعة العربية تشكيل القوات العربية لتحل محل القوات البريطانية في الكويت، اذ وصلت الفرقة الأولى منها إلى الكويت في 10ايلول 1961، وبقيت هذه القوات في الكويت حتى سنة ١٩٦٣ حين بدا ان الخطر قد تتلاشى[28] .

ورغم ان الاتحاد السوفيتي قد اعاق انضمام الكويت إلى امم المتحدة في سنة 1961، الا انه غير موقفه بعد

[23] خالد السرجاني ، جذور الازمة بين العراق والكويت ، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٢) ، ١٩٩٠، ص١٤.

[24] التطور السياسي لإمارة الكويت ومشكلتها الحدودية للمدة من 1914 – 1963 ،متاح على الموقع االلكتروني لموسوعة مقاتل من الصحراء . .http://www.moqatel.com, Rteived in 7.11.2018

[25] سالم المشكور، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.

[26] د.في بي مار، تاريخ العراق المعاصر، العقد الجمهورى الاول، الجزء الاول ترجمة مصطفى احمد، دار مصر للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٦٣.

[27] اسماعيل عارف، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٩.

[28] د.في بي مار، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

اطاحةب(عبدالكريم قاسم) في سنة 1963 وصوت بالقبول الكويت في عضوية منظمة العالمية[29]، وذلك في حزيران 1963 لتصبح الكويت العضو (111).

وبعد قيام انقلاب 8 شباط 1963في العراق بقيادة عبدالسلام عارف والتي اطاحت ب(عبدالكريم قاسم) تغير الموقف العراقي الرسمي اذ اعلن العراق في بيان مشترك مع وفد الكويتي زار بغداد في3 تشرين الأول1963، عن اعترافه باستقلال الكويت وسيادتها بحدودها المفصلة في الرسائل المتبادلة في سنة 1932 بين رئيس وزراء العراق وشيخ الكويت انذاك وتم في هذا البيان المشترك الاتفاق على اقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء بين البلدين [30].

ولكن اجواء التوتر ما لبث ان عادت إلى علاقات العراقية-الكويتية، عندما بادر الرئيس العراقي عبدالسلام عارف في سنة 1965 إلى احياء خطا عراقية قديمة تهدف إلى انشاء مجري عميق للمياه يربط ميناء ام قصر بخطوط البصرة والبغداد، واقترح الرئيس العراقي انذاك على امير الكويت ان يؤجر جزيرة وربة الكويتية لمدة (99) عام اذ ان المجري لابد ان يخترق اراضيها، لاكن اميرالكويت رفض طلب العراقي[31].

وبعد وفاة الرئيس العراقي عبدالسلام عارف في حادثة تحطم الطائرة في 13 اذار 1966 وتولي اخيه الرئاسة عادت علاقات العراقية – الكويتية إلى توتر من الجديد، اذ حاول عبدالرحمن عارف اثارة ازمتين مع الكويت، الاولى في 1 تشرين الأول 1966، عندما اجتاحت القوات عراقية جزيرة (بوبيان) احتجاجا على مواصفات الجارية انذاك بين ايران والكويت لتقسيم المجري (القاري) بينها من دون مشاركة العراق فيها، والثانية : حدثت في 18 نيسان 1967 عندما بادرت الحكومة العراقية إلى توجيه انذار رسمي إلى حكومة الكويتية تطلب فيها انزال العلم الكويتي في جزيرتي (وربة وبوبيان) الواقعتين على بعد 10 اميال تقيبا من الحدود[32].

عندما اطاحة بحكومة عبدالرحمن عارف في 17 تموز 1968 تولى حزب البعث بقيادة (احمد حسن البكر) السلطة في العراق، كان التوجه العام للحكومة هو تهدئة الوضع مع الكويت، والتعايش مع امر الواقع، لكن من دون ترسيم الحدود بين بلدين، مع ايجاد صيغة يتمكن العراق في ضوئها من انفتاح على خليج بضم جزيرتي (وربة وبوبيان) اليه، او على الاقل الحصول على حق استخدام شريط اوسع على ساحل[33].

لقد أدى الغاء ايران في سنة 1969 اتفاقية الحدود لسنة 1937 المعقودة بينها وبين العراق، إلى اضعاف الموقف العراق في الملاحة بشط العرب، بعد مطالبة ايران بان يكون خط الحدود بينها وبين العراق هو خط منتصف شط العرب، مما دفع الحكومة العراقية إلى طلب من الكويت انذاك السماح للقوات العراقية بالتمركز في مناطق شمال الكويت، تخوفا من هجوم الإيراني محتمل على ميناء ام قصر، إلا أن الحكومة الكويتية رفضت الطلب العراقي، فاقدمت الحكومة العراقية على توجه الأمر لقوتها العسكرية باحتلال مخفر (الصامتة) الحدودي وهي منطقة غنية بالنفط وذلك في 20 اذار1973.

ولقد اثار هذا الحادث ردود فعل قوية من الكويت التي قامت باعلان حالة الطواري، وغلق الحدود مع دول المجاورة. واخذت الصحف الكويتية تهاجم الحكومة العراقية واتهمتها بالعمل على اقامة قاعدة للاسطول السوفيتي في خليج العربي اذا ارادت الكويت بهذا الادعاء اثارة الدول الغربية ضد العراق[34].

[29] صلاح العقاد،نزاع الحدود بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية ،مركز الاهرام للدراسات والبحوث، العدد٣٣، تموز، ١٩٧٣، ص١١٠.

[30] هالة فتاح، فرانك كاسو، خلاصة توزيع العراق المعاصر، ترجمة مصطفى احمد نعمان، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١١، ص٧٩.

[31] اروى هاشم عبدالحسن، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤.

[32] عدنان احمد سلوم، اسامة مرتضى، الافاق المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية ما بعد نيسان٢٠٠٣، ط١،دار المكتب البصائر، بيروت، ٢٠١١، ص٢٢.

[33] عدنان احمد سلوم، اسامة مرتضى، المصدر سبق ذكره، ص24.

[34] صلاح العقاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت، المصدر سبق ذكره، ص١١٢.

وبتزامن مع هذا الحادث ابلغ العراق جامعة دول العربية انه سحب اعترافه باتفاق سنة 1963، ودعا إلى اجراء محادثات عراقية – كويتية لبحث قضية الحدود، لكن جامعة الدول العربية استطاعت احتواء الازمة وتطويقها وعادت الحكومة الكويتية اتصالاتها مع الحكومة العراقية، اذ قام ولي العهد الكويتي انذاك جابر احمد الصباح في اب 1973 بزيارة العراق للتباحث بشان التوصل إلى تسوية لمشكلة الحدود بين بلدين[35].

واستمرت جهود الجامعة العربية في الوساطة بين الكويت والعراق، اذ نجحت باقناع العراق في سحب قواته من مخفر (الصامتة) الحدودي، وذلك في سنة 1975 ورغم المباحثات التي كانت تجري بين العراق والكويت بين مدة والاخرى فضلا عن وجود اللجان المشتركة التي شكلت للنظر في قضية ترسيم الحدود بين الطرفين إلى ان جميع الجهود فشلت في توصل إلى حل النهائي وكان سبب عوامل عدة منها تنحي الرئيس احمد حسن البكر عن منصبه ونجاح الثورة الاسلامية في ايران سنة 1979 واندلاع الحرب العراقية- الإيرانية سنة 1980، فتوقفت المباحثات بين البلدين طوال سنوات الحرب هذه[36].

المبحث الثاني: أزمة العلاقة بين العراق والكويت في عام1990

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في 8 اب 1988، قام المسؤولون الكويتيون بزيارات المتكررة إلى العراق من اجل اقناع الحكومة العراقية بترسيم الحدود إلا أن الجانب العراقي لم يكن متحمسا لذلك، وكان مستمرا بالضغط على الكويت للحصول على جزيرتي (وربة وبوبيان)، وعندما طلبت الكويت من العراق انذاك التوقيع على المعاهدة عدم اعتداء معها، كان الرد العراقي: انه على الطرفين الانتهاء من مشكلة ترسيم الحدود قبل البحث في مسالة معاهدة عدم اعتداء[37].

وفي 15 تموز 1990 تزايد التوتر بين العراق والكويت عندما اتهمت الحكومة العراقية رسميا الحكومة الكويتية بالتجاوز على اراضي العراقية والاستلاء على ابار من حقل الرميلة العراقي المحاذي للحدود الكويتية اثناء انشغال العراق بحربه مع ايران، فضلا عن قيام الكويت والامارات باغراق السوق العالمية بالنفط، مما أدى إلى تدهور الاسعار وخسارة كبيرة للاقتصاد العراقي. ومن ناحية الاخرى إن الطموح العراقي في الخليج يرجع إلى ماقبل الحرب العراقية الإيرانية، وهو يتعلق مباشرة بالطرح القومي الذي حمله حزب البعث، والذي كان يرمي إلى توحيد العرب في دولة واحدة وانهاء الهيمنة الاجنبية.

وقد ردت الحكومة الكويتية على ما اسمته (الادعاءات) الحكومة العراقية باقول : ان الكويت قامت باستخراج النفط من ابار تقع ضمن اراضيها وعلى مساحة كافية من الحدود الدولية، واشار الرد الكويتي إلى ان العراق لديه سجل حافل بالتجاوزات على اراضي الكويتية وهوسجل مدعم بالوقائع لدى جهات المعنية[38].

وحاولت الدول العربية احتواء الازمة وعدم السماح لها بالتصاعد فنشطت في هذا الصدد دبلوماسية مصر والاردن واليمن والسعودية، لكن اتهامات ظلت قائمة، وفي اواخر تموز بدا يتسرب الى نفوس الكويتيين خوف جدي من احتمال تعرضهم لهجوم العراقي، ولم يتخمص عن هذه الوساطات او اللقاءات و الاجتماعات ، التوصل الى حل يرضى الطرفين، لتمسك كل طرف بطروحاته و وجهة نظره وهكذا انفض اجتماع جدة باشتائم والوعيد والتهديد، وعاد كل وفد الى بلده، ثم قطع المفاوضات بعدساعتين فقط ، وبعد فشل كل المحاولات الدبلوماسية لحل النزاع بين العراق والكويت، في 2 تموز 1990 قام العراق بغزو

[35] سالم مشكور، مصدر سبق ذكره، ص103.
[36] عدنان احمد سلوم، اسامة مرتضى، المصدر سبق ذكره، ص30.
[37] عدنان احمد سلوم، اسامة مرتضى، المصدر سبق ذكره، ص٣١-٣٢.
[38] عدنان احمد سلوم، اسامة مرتضى، المصدر سبق ذكره ، ص٣٥.

الكويت، واعلن صدام حسين ان الكويت محافظة العراقية.

وهذا المبحث يتكون من المطلبين، سنوضح في المطلب الاول: أسباب ازمة العلاقة بين العراق والكويت قبل عام 1990، بينما نتركز في المطلب الثاني على احداث احتلال الكويت في 2 اب 1990.

المطلب الأول: أسباب ازمة العلاقة بين العراق والكويت قبل عام 1990

هناك عدة أسباب لهذا النزاع من أهمها:1- الأسباب الجغرافية 2- الأسباب الاقتصادية 3- الأسباب السياسية.

1-الأسباب الجغرافية :

الحدود بين العراق والكويت الموروثة من البريطانيين بعد الاستقلال لم تكن واضحة المعالم حيث قام بريطانيا بترسيم الحدود بين العراق والكويت تعسفاً في عام 1923 لصالح الكويت. ثم شجع الكويت على عدم التنازل والوقوف بحزم في النزاع الحدودي مع العراق. منذ عام 1978، حاول العراق استئجار الجزيرتين من الكويت وقد أدى رفض الكويت لهذا الطلب إلى تفاقم العلاقة بين الجانبين، حيث رأى العراق رفض الكويت لاستئجار الجزيرتين هجوم على مصلحته الوطنية،والمطالبة العراق على جزر بوبيان و وربة[39].(كانت تساعد العراق على الوصول إلى المياه المفتوحة في الخليج العربي)، وتنتمي الجزيرتين إلى الكويت، ولكن يدعي العراق على ملكيتهما وحاول العراقيون مرات عدة للحصول على هذه الجزر بالقوة في 1961و1973.[40]

و من جانب اخرى زاد الخلاف على حقول النفط في الرميلة عام 1990 الواقعة على الحدود بين بلدين، واتهم العراق الكويت بسرقة نفطها في الجانب العراقي من النفط المستخرج باستخدام تكنولوجيا الحفر المائل وطالب الكويت بالكف عن الحفر ودفع العراق 4,2 مليار دولار كتعويض.حيث رفضت الكويت التعويض للعراق، وأصرت على الحفر بناء على مشروعيته للحفر، وقد أدى ذلك إلى تفاقم التوتر بين البلدين مما زاد من فرص الحرب.

2- الأسباب الاقتصادية:

بعد انتهاء الحرب في عام 1988، أطلقت الحكومة العراقية برنامجًا مكلفًا لإعادة الإعمار حيث كان العراق يواجه بالفعل ديوناً ومشاكل هائلة في إعادة إعمار البلاد بعد الحرب الطويلة مع إيران[41].

وبحلول عام 1990 تدهورت العلاقات بين العراق والكويت، وخصوصا الخلاف على انتاج النفط، بينما كانت خلال الحرب العراقية _ الإيرانية دعمت الكويت والسعودية العراق اقتصاديا، ووصلت المساعدات الكويتية للعراق اثناء الحرب إلى مايقارب (14) مليار دولار، كان العراق يامل بدفع هذه الديون عن طريق رفع اسعار النفط بواسطة تقليل نسبة الانتاج منظمة أوبك للنفط، إلا أن اتهم العراق كل من الكويت والامارات العربية المتحدة برفع نسبة انتاجهما من النفط بدلا من خفضه وذلك للتعويض عن خسائر الناتجة من انخفاض اسعار النفط مما أدى إلى انخفاض سعر النفط إلى مستوى يتراوح بين (10و12) دولارا بدلا من (18) دولارللبرميل.

بلغ معدل انتاج الكويت للنفط في عام 1989 مليونا وثمانمائة الف برميل يوميا متجاوزة حصتها الانتاجية المتفق عليها في اوبك بسبعمائة الف برميل، وقد اتهم صدام حسين في اجتماع طارئ لجامعة الدول العربية في شهر ايار من عام 1990، الكويت بالافراط في تزويد السوق العالمي بنفطها مما تسبب بانخفاض اسعار النفط عالميا

[39] Gerard J. Hughes, the oil issue in the Gulf War, 1991, P.35.

[40] اروى هاشم عبدالحسن، مشكلة الحدود العربية في منطقة الخليج العربي، مصدر سبق ذكره ، ص١٨١.

[41] Cordesman, Anthony and Wagner, Abraham. The Lessons of Modern War - Volume IV: The Gulf War, Westview Press, Oxford, 1996, P 26.

وتقويض الحصص الانتاجية لاعضاء منظمة اوبك كما ان هذا الإنتاج كان يكلف العراق (14) مليار دولار سنويا [42].

وبدات الاحداث تاخذ منحنى تصعيديا من قبل العراق حيث بدا العراق بتوجه اتهامات للكويت مفادها أن الكويت قدم باعمال تنقيب غير مرخصة عن النفط في الجانب العراقي من حقل الرميلة النفطي وهو حقل مشترك بين الكويت والعراق.

ولم تكشف الكويت عن مقدار النفط الذي ضغته من حقل الرميلة، لكن العراق قدر قيمة ذلك النفط المستخرج بمليارين واربعمائة الف دولار امريكي [43]. لكن القضية الرئيسية والحقيقة هي السيطرة على احتياطيات النفط وهي قضية أساسية في نزاع العراقي_الكويتي [44].

3- الأسباب السياسية:

المأزق الذي وقعت فيه السياسة العراقية نتيجة فشلها باجبار إيران العراق في تقديم تنازلات بعد وقف إطلاق النار في 8 اب 1990 وخوف صدام من مؤامرة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لإبتعاده من السلطة، كما كان تامروا على تشاوشيسكو في رومانيا قبل بضعة اشهر من احتلال العراق للكويت وطموح الزعيم العراقي للقيادة العربية والهيمنة على الخليج.[45].

وكان الزعيم العراقي لديه طموح دائم بأن يكون العراق قوة إقليمية عظمى في المنطقة، وفي الواقع، بسبب احتلال الكويت "سيطر العراق على 20% من إنتاج أوبك و 25% من احتياطي النفط العالمي مما ساعده على أن يكون القوة المهيمنة في الخليج العربي، و كما أنها مجهزة جيداً لاستئناف حربه مرة أخرى مع إيران. في هذا الصدد يجادل كامراوفا: بأن صدام أراد أن يكسب"نصرًا سريعًا وسهلاً استعصى عليه لمدة ثماني سنوات في الحرب مع إيران، وهذه المرة كانت المكافآت نهب أحد أغنى دول العالم بأكثر بساطة و "في الواقع، أراد صدام، إلى حد ما، إحياء مكانة العراق كبلد عربي قوي في المنطقة[46].

على الرغم من أن الوضع الاقتصادي والسياسي للعراق لم يكن في المستوى جيد بعد حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية)، إلا أن قوتها العسكرية كانت قوية، وهذا ما أدى إلى احتلال الكويت والتي تعد أزمة الخليج 1990-1991، بكل معيار، احد الأزمات الدولية ألمهمة في حقبة ما بعد عام1945 [47].

ومن ناحية الاخرى إن الطموح العراقي في الخليج يرجع إلى ماقبل الحرب العراقية الإيرانية، وهو يتعلق مباشرة بالطرح القومي الذي حمله حزب البعث، والذي كان يرمي إلى توحيد العرب في دولة واحدة، وانهاء الهيمنة الاجنبية، وقد بلغ المشروع العراقي ذروته بعد دخول العراق في حرب معلنة مع ايران وتحت شعار رد الهجمة الفارسية، وكان مواجهة الطرح الإيراني من إثارة للأقليات الشيعية في منطقة الخليج بما فيها من فكرة تصدير الثورة الإيرانية لدول الخليج والمنطقة، فقد خرج العراق بما يشبه الانتصار خاصة، وان الهدف الإيراني القاضي باسقاط النظام العراقي واقامة حكومة موالية في العراق على النمط الايراني يتحقق، وبعد وقف الحرب اخذ العراق بحقه في سيادة المنطقة ولعب دور " الحامي" للخليج العربي، لذلك كان

[42] خالد السرجاني ، جذور الازمة بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة ن العدد ١٠٢، ١٩٩١، ص١٤.

[43] Albaharna Husain M,The legal stauts of the Arbian Gulfs States: As study of their treaty relations an heir international proplms , Manchster university press, No 1998, p.252.

[44] Gerard J. Hughes, the oil issue in the Gulf War, 1991, p36.

[45] Samir al-Khalil, The Republic of Fear, London, 1988,pp271-272

[46] Kamrava, M, The Modern Middle East: A Political History Since the First World War, Berkeley: University of California Press, 2005, p.184. at: <http://www.nytimes.com/2004/10/19/international/19war.html?ex=1127620800&en=5ae7eaddaff58663&ei=5070> Accessed 23 September 2005

[47] Gettleman, M. E., & Schaar, S, 2003, the Middle East and Islamic World Reader. New York: Grove Press.

يضغط باتجاه دول الخليج لدفعها للتخلي عن الحماية الأمريكية واشتراك العراق بدور الأساس في الخليج ، وكان العراق يطمح إلى لعب دور القائد الاقليمي او القائد العربي [48].

وكان بضد من الدور العراقي بالمقابل الدور الكويتي وتحركاته الاقليمية لمنافسة الدور العراقي حيث للكويت دور في لبنان وكان يتحرك بتنسيق كامل مع دمشق باعتبار ان لسوريا دور أساس ومؤثر في مسار الازمة البنانية وكان هذا الدور الأساس لكويت في لبنان كان بتفويض من السعودية والتي انتهى وتموج بمؤثر الطائف لحل الازمة اللبنانية، هذا الدور الكويتي لم يكن ليرضى العراق واعتبر العراق ان هذا الموقف هي بمثابة ضغط على العراق ليشجع رفض الكويت بترسيم الحدود بينها وبين العراق [49].

ومن جانب اخر تنشيط الدور الدبلوماسي للكويت في المحافل الاقليمية والدولية مما اثار غضب العراق من هذا الدور، يضاف إلى ذلك العلاقات التي اقامتها الكويت مع الاتحاد السوفيتي والصين، بل والمساعدات المالية التي قدمتها الكويت إلى الحكومة الصينية، واعادة تطبيع العلاقات الكويتية الإيرانية خصوصا بعد زيارة وزير الخارجية الإيرانية " علي اكبر ولايتي: إلى الكويت في ٩ | تموز ١٩٨٩، كل هذا العوامل اثارت حفيظة العراق [50].

المطلب الثاني: احداث احتلال الكويت في 2 اب 1990.

بوساطة جامعة الدول العربية وافقت الكويت على إنتاج النفط وفقا لحصة أوبك ولكن العراق اتهم الكويت بخططها لإنتاج المزيد من النفط ومع ذلك وافق وزراء أوبك على رفع سعر النفط حتى يتمكن العراق من تحقيق المزيد من العائدات لجهود إعادة الإعمار وكذلك وافقت الكويت على شطب ديونه على العراق و تقديم (500) مليون دولار كقرض، إلا أنه رفض الاستسلام للمطالب الاقليمية للعراق، وأثارت مطالب العراق الصاخبة والاستفزازية الدول العربية.

وحاولت الدول العربية احتواء الازمة وعدم السماح لها بالتصاعد فنشطت في هذا الصدد دبلوماسية مصر والاردن واليمن والسعودية، لكن اتهامات ظلت قائمة ، وفي اواخر تموز بدا يتسرب الى نفوس الكويتيين خوف جدي من احتمال تعرضهم لهجوم العراقي، بعد ان راح العراق يحشد قواتهم على حدودهم مما دفعهم الى طلب من الرئيس المصري لمعالجة الموقف ، واخذ ضمان العراقي بعدم استخدام القوة[51] .

بدأ الرئيس المصري حسني مبارك إجراء مفاوضات بين العراق والكويت في المملكة العربية السعودية، على أمل تهدئة الوضع دون تدخل من الولايات المتحدة وغيرها من القوى الخارجية. إلا أن صدام حسين، لم يتوقع أي تدخل من خارج المنطقة، لكنه عرض قبول الوساطة بشكل سطحي دون اهتمام يذكر، وكذلك الوساطة قام بها ملك حسين من خلال زيارات المكوكية لكل من بغداد والكويت والرياض لنزع فتيل الازمة ولتجنب المنطقة نتائج قد لاتحمل عقباها، حيث تم عقد اجتماع الطرفين العراقي والكويتي في المملكة العربية السعودية وذلك في 31|7|1990، ولم يتخمص عن هذه الوساطات اواللقاءات و الاجتماعات ، التوصل الى حل يرضى الطرفين، لتمسك كل طرف بطروحاته و وجهة نظره وهكذا انفض اجتماع جدة باشتائم والوعيد والتهديد، وعاد كل وفد الى بلده، ثم قطع المفاوضات بعدساعتين فقط [52]، وبعد فشل كل المحاولات الدبلوماسية لحل النزاع بين العراق والكويت، في 2 تموز

[48] بيار سالنجر، حرب الخليج، بيروت، لبنان، دار ازال للتوزيع والنشر، ١٩٩١، ص٧.
[49] عبدالناصر سرور، السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الامريكية ١٩٧٩ - ١٩٩٠، مكتبة القادسية، ٢٠٠٣، ص١٢٠.
[50] نجيب الغوش واخرون، مصدرسبق ذكره، ص١٣.
[51] سليم الحسني ، امن الخليج-دراسة في ضوء اجتياح العراق للكويت ، بيروت ،1994،ص40.
[52] حمدي أ. حسن، غزو العراق للكويت - الدين والهوية والأخرى في تحليل الحرب والصراع، مطبعة بلوتو، ١٩٩٩،ص٧.

1990 قام العراق بغزو الكويت، واعلن صدام حسين ان الكويت محافظة العراقية[53] .

وهناك عددة المبررات العراقية للاجتياح الكويت اهمها:

1- فكر الحزب البعث القومي: من المعروف ان العراق يحكمه حزب البعث وهو حزب قومي عقائدي، ومن مبادئه الاساسية وحدة الامة العربية و وحدة الوطن العربي من الخليج الى المحيط، فالحدود بين الدول العربية اليوم ليست من تخطيط العرب انفسهم، بل هي من تخطيط الاستعمار، فالاستعمار فيما مضى مزقت الوطن العربي ليستولي عليها بسهولة، ولما نالت القطع الممزقة استقلالها السياسي احتفظت بالحدود التي رسمها المستعمر، فما حصل من ضم العراق للكويت هو تصحيح لهذا التشتت والتفتيت الذي خلفه الاستعمار من وجهة نظر العقائدية.

وكان حزب البعث يعتبر أن نفط العرب هو للأمة العربية كلها وليس من الإنصاف أن تتولى نخبة صغيرة من أبناء الأمة ملكة هذه الثروة العظيمة بينما تبقى الشعوب العربية محرومة فقيرة، فالاقلية تمنى بالتخمة وبالترف والإسراف والاكثرية حقوقها مهضومة. ففي الوقت الذي تودع فيه الكويت ملايين الدولارات في بلاد الغرب تبقى البلاد العربية المحرومة من النفط في حالة عوز وتمديدها طالبة المعونة من الغرب، إنه تصرف جلب الانتقاد الحاد.

2-حاجة العراق الى منذ بحري يصل العراق بالبحر المتوسط والخليج: فالعراق بلد غني بثرواته الطبيعية وبإمكانياته البشرية لا ينسجم منفذه على البحر مع مساحته وموقعه سواء الجغرافي أو السياسي فلا يستطيع الاتصال البحري بالعالم الخارجي مباشرة إلا من خلال شاطئ محدود على الخليج. وفي 9 تموز، بعد أسبوع واحد من الغزو، ضم العراق الكويت رسميًا، مضيفًا الجزء الشمالي من البلاد، بما في ذلك حقل الرميلة النفطي وجزر وربة وبوبيان، إلى محافظة البصرة العراقية ونشات مقاطعة منفصلة خارج بقية الكويت[54].

وبهذا تحول النزاع من مرحلة صراع الارادات بين السياسيين، الى صراع القوة المسلحة ، وبذلك اصبح العالم امام صراع دولي ، من خلاله تم خرق ميثاق الامم المتحدة والالتزامات المترتبة على اشخاص القانون الدولي ، اذ يرى بعض المنازعات الدولية بانها تلك التي تنشب بين اشخاص القانون الدولي العام. وهكذا بات بنود الميثاق تتحرك ، من اجل تطبقها على ارض الواقع ، بعد ان اجتمع مجلس الامن الدولي، ليتخذ القرارات التي من شانها الحفاظ على السلم والامن الدوليين. وما إذا كان الفعل المرتكب من قبل العراق ،قد شكل انتهاكا لبنود الميثاق، ام أن في الامر ما يتطلب الإنتظار إذ يعتبر حفظ السلم و الامن الدوليين من أهم مقاصد ومبادئ الامم المتحدة ، وقد جاء هذا الهدف كواحد من أهم الاهداف التي تسعى اليها هيئة الامم في ديباجة الميثاق ، كما جاء في الفقرة الاولى من المادة الاولى في مقاصد الهيئة ومبادئها حفظ السلم والامن وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم[55].

وتحول النزاع بين العراق والكويت إلى صراع بين العراق والعالم، بعد أن رفض العراق الانسحاب من الكويت، أدى الصراع إلى الحرب بين العراق والائتلاف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. كان الغزو قد وضع القوات العراقية في وضع يمكنها من مهاجمة المملكة العربية السعودية بشكل فعال إذا اختاروا القيام بذلك، وهذا بدوره يعرض حقول النفط السعودية لخطر وضعها تحت سيطرة العراق.

واشتد تطلع الولايات المتحدة الامريكية الى سيطرة وخلافة البريطانيا في منطقة خليج العربي، بعد الحرب العالمية

[53] سامي عصاصة، هل إنتهت حرب الخليج، دراسة في الآثار في تناقضات الأزمة، مكتبة بيسان، بيروت، القاهرة،١٩٩٤،ص 105.

[54] Majid Khadduri and Edmund Ghareeb, War in the Gulf, 1990–1991, The Iraq-Kuwait Conflict and Its Implications, (New York and Oxford: Oxford University Press, 1997,pp86-87.

[55] هشام محمود القداحي، الامم المتحدة واستراتيجيات القوى الكبرى ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة،2012 ص76.

الثانية لاهمية جيوسياسي للمنطقة والثروة النفطية فيها. وبعد انسحاب بريطانيا من الخليج في عام 1970، هدف التنسيق البريطاني- الامريكي لكي يحل الولايات المتحدة الامريكية محل البريطانيا في مقابل المصالح المشتركة للطرفين، او مقابل الدفاع عن المصالح الامريكية وحلفائها الاوروبين ومن ضمنهم بريطانيا[56]. وكانت هذه قضية رئيسية للولايات المتحدة، التي كانت لها علاقات وثيقة بالحكومة السعودية واعتمدت بشدة على صادرات النفط من المنطقة. إن النظرة التقليدية للولايات المتحدة فيما يتعلق بالنفط الأجنبي قد ذكرها بإيجاز المدير السابق لمكتب الوقود والطاقة. "تشعر حكومة الولايات المتحدة بالقلق الشديد من قدرة شركات النفط الأمريكية في الخارج على الاستمرار... لذلك هناك حجة جوهرية تدعم أن تدخل الولايات المتحدة في النزاع يتركز إلى حد كبير على "حماية" هذه المصلحة الاقتصادية الوطنية[57] .

ومع ذلك، لا يعني هذا أن الاقتصاد هو العامل الوحيد المحفّز لمشاركة الولايات المتحدة في هذا الصراع، ويمكن القول بان الصراع سمح للولايات المتحدة أيضا بتأكيد نفسها كقوة عظمى سياسية، وفي الوقت نفس استخدمت فيه مؤسسات مثل الأمم المتحدة كوسيلة لتنظيم قوات عملية "درع الصحراء"، إلا أن الأمم المتحدة عملت فقط على إضفاء الشرعية على تدخل الولايات المتحدة[58]

المبحث الثالث: اثر احتلال الكويت على النظام السياسي في العراق

سيتناول البحث اثر احتلال الكويت على النظام السياسي في العراق من خلال مطلبين، يتضمن المطلب الاول، موقف المجلس الامن الدولي وحرب خليج الاولى 1991 في حين يتضمن المطلب الثاني تطور العلاقة بين العراق والكويت بعد عام 2003 .

تطورت الازمة العراقية –الكويتية وتتحول الى متعددة الاطراف ، فبعد ان بدات نزاعا حدوديا بين بلدين العربيين تحولت الى ازمة عربية وذلك على اثر احتلال القوات العراق الكويت في 2 اب من عام 1990 الامر الذي نقل القضية من خلاف الحدودي الى قضية كيان وجود الدولة. وسرعان ماتحول الى ازمة دولية بعد ان تعدد اطرافها، مما ادى الى تدويلها لتدخل القضية في اورقة الامم المتحدة والمجلس الامن الذي عمل من البداية الازمة طبقا لفصل السابع من الميثاق الامم المتحدة الخاص بما يتخذ من الاعمال في حالات التهديد السلم والامن الدوليين ووقوع العدوان.

ويبدو ان مما تقدم ان الكويت ساهمت وبشكل فاعل في تهيئة الارضية المناسبة لاحتلال العراق في عام 2003 الذي اسقط اهم النظام الدكتاتوري ، وهكذا تغير النظام الحكم في العراق المؤرق الوحيد للكويت ، وتغيرت طبيعة التوازنات الاقليمية والدولية في شرق الاوسط بشكل العام وخليج العربي بوجه الخصوص ، وبعد ان تولى الحاكم المدني (بول برايمير) منصبه في العراق، اعلن عن ضرورة عودة العلاقات الى ما كانت عليه.

وشهدت العلاقة بين العراق والكويت تطورا ملحوظا بعد انتخابات عام 2006 وجاءت مرحلة الحكومة الدائمة في العراق، وفي هذه المرحلة تم التطرق الى ملفات مهمة اثناء زيارة رئيس الوزراء(نوري المالكي) الى الكويت بتاريخ 2006/6/20، ناقش خلالها ملف ترسيم الحدود وامكانية حلها عبر الحوار الثنائي، وقدكان من ثمار زيارته تاكيد الجانب الكويتي المشاركة في مؤتمر العهد الدولي المتعلق بالديون العراق ، ودعم عملية الاستثمار فيه.

المطلب الاول:موقف المجلس الامن الدولي وحرب خليج الاولى1991

[56] Bruce.R.Kuniholm, Persian Gulf and United Stutes Policy,U.S.A,1984,pp19-21.

[57] بيار سالينجر، أريك لوران، حرب الخليج ـ الملف السري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط12، بيروت، 2011، ص216.

[58] Orrin Schwab, The Gulf Wars and the United States: Shaping the Twenty-first Century, ABC-CLIO Amazon.com 2009, p22.

بعد احتلال القوات العراقية الكويت في 2 اب من عام 1990 و كرد فعل عقد مجلس الامن جلسة طارئة وسريعة اصدر خلالها قراره المرقم (.66) في 2 اب 1990بالاستناد الى مواد 39 و40 من الميثاق ، ويدين مجلس الأمن الدولي في جلسة طارئة العراق ويصوت الاتحاد السوفييتي لصالح القرار، ويعلن حظراً على إمداد العراق بالأسلحة، وكذلك يدين الرئيس الأمريكي جورج بوش الغزو ويدعو العراق إلى الانسحاب من غير قيد أو شرط،ومما جاء في هذا القرار:

1- يدين الغزو العراقي للكويت.
2- يطالب بان يسحب العراق جميع قواته فورا ودون قيد او شرط الى مواقع التي كانت تتواجد فيها في 1 اب 1990. ويدعو العراق والكويت الى بدء فورا في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما ، ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد وبوجه خاص جهود الجامعة العربية.
3- يقرر ان يجتمع ثانية حسب الاقتضاء للنظر في خطوات الاخرى لظمان الامتثال لهذا القرار[59].

وبهذا تحول النزاع من مرحلة الصراع الارادات بين السياسيين الى صراع القوة المسلحة، وبذلك اصبح العالم امام صراع دولي من خلاله تم خرق ميثاق الامم المتحدة والتزامات المترتبة على اشخاص القانون الدولي ، اذ يرى بعض المنازعات الدولية بانها تلك التي تنشب بين اشخاص القانون الدولي العام[60].

وهكذا بدات البنود الميثاق تتحرك من اجل تطبيقها على ارض الواقع، بعد ان اجتمع المجلس الامن الدولي ، ليتخذ القرارات التي من شانها الحفاظ على سلم والامن الدوليين.وان المجلس يتصرف وفقا للفصل السابع:

ويقرر المجلس الامن الدولي ان العراق لم يتمثل للفقرة 2 من القرار 660في 2 اب 1990واغتصبت سلطة الحكومة الشرعية في الكويت ،وبعد مرور اقل من مائة ساعة على غزو العراق للكويت اصدر المجلس الامن الدولي قراره المرقم 661 في 6 أغسطس/آب 1990؛ مؤكدا قراره المرقم 660في 2 اب 1990، ومبينا بإن العراق لم يمتثل للقرا ر 660 ، في الوقت الذي اعلنت حكومة الكويت الشرعيه التزامها بالقرار 660 ، واذ يعلن المجلس عن تصميمه على إنهاء غزو العراق للكويت واحتلالها، واعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية، ويؤكد المجلس على الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا [61].

وفي2نيسان / 1991 صدر القرار 687 الذي بموجبه تم العمل على ترسيم الحدود بين العراق والكويت، وفرض بموجبه حظر اقتصادي على العراق، فقد طالب فيه مجلس الأمن جميع الدول بالامتناع عن أية تبادلات تجارية مع العراق، وكذلك منع أي عقود مع العراق وغيرها من الفقرات. إضافة الى فرض الحصار العلمي والتقني والمالي، وتشكيل صندوق لتعويضات المتضررين من الإحتلال العراقي للكويت، وكذلك إعادة الممتلكات الكويتية والرعايا الكويتيين وتشكيل فرق تفتيش لتدمير ترسانة الاسلحة العراقية[62].

ويلاحظ إن هذا القرار قد اشار في ديباجته الى احد عشر قرارا بخصوص الحالة بين العراق والكويت سابقة لصدوره. اذ لا يقل هذا القرار خطورة عن القرار 678 ، المؤرخ في 29 تشرين الثاني/ 1990، والذي اجاز استخدام القوة لاخراج العراق من الكويت ولاول مرة منذ عام 1950 [63].

وهكذا فقد بلغت قرارات مجلس الامن التي اصدرها ضد العراق، وطبقا لاحكام الفصل السابع من الميثاق وللفترة

[59] باسم كريم السويدان الجنابي، مجلس الامن والحرب على العراق عام 2003، عمان ، دار الزهران للنشر ، 2006 ، ص15.
[60] باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي 1990-2005،ط1، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،2012 ،ص57.
[61] باسيل يوسف بجك، المصدر سبق ذكره،ص58.
[62] محمود صالح العادلي، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد،ط1،اسكندري، دارالفكرالجامعي،2005،ص182.
[63] يوسف محمد البنخليل، الأمم المتحدة وأمن الخليج ، ط 5 ، دبي ، مركز الخليج للأبحاث ،2005، ،ص22.

من 29 تشرين الثاني/ 1990ولغاية 13|2|2002 نحو ثلاثة وستون قرارا[64].

شملت مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية والمدنية والعلمية في سابقة لم تشهد الأمم المتحدة لها مثيلا. أهمها قرار فرض الحصار عليه، وقرار إخراجه من الكويت ولو باستخدام القوة، وقرار "النفط مقابل الغذاء."

وأهم هذه القرارات:

القرار 687: صدر في 3 نيسان 1991؛ وطالب بترسيم الحدود بين العراق والكويت من خلال لجنة خاصة بذلك، كما طالب العراق بالكشف عن كافة أسلحة الدمار الشامل التي يملكها وقبول تدميرها، وحظر توريد أية أسلحة أو مواد لها صفة عسكرية للعراق. وشكلت لجنة تفتيش خاصة بأسلحة العراق، وعينت وحدة لمراقبة الموقف بين البلدين.

القرار 887: صدر في 2 تشرين الأول 1992 ويدين فيه مجلس الأمن عدم التزام العراق بالقرارات الصادرة عن المجلس، ويؤكد قلقه من تدهور الحالة الصحية والغذائية للسكان المدنيين العراقيين، كما يطلب من العراق أن يعيد جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها[65].

القرار 1284: صدر في 17 كانون الأول 1999 ويشير إلى عدم التزام العراق بإعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى ممن كانوا في العراق في 2 آب 1990 أو بعد ذلك إلى أوطانهم.

كما يقرر أن يسمح العراق للجنة التفتيش بالوصول فورا ودون شروط إلى المناطق والمرافق والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تود اللجنة تفتيشها، وإلى جميع المسؤولين والعاملين الذين تود اللجنة مقابلتهم، ويتحمل العراق كافة تكاليف لجنة التفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في كل ما يتصل بعملها.

واتخذ مجلس الأمن الدولي 17 قرارا متعلقا ببرنامج "النفط مقابل الغذاء"، بدأ أولها في 14 نيسان 1995 اهمها القرار رقم (986)، الذي صدر في 14 نيسان 1995بموجبه يمكّن العراقَ من بيع النفط الخام بمبلغ لا يتجاوز مجموعه مليار دولار أميركي كل تسعين يوما، واستخدام العائدات النفطية لشراء الإمدادات الإنسانية [66].

ونتيجة لعدم الالتزام العراق بالقرار 678 ، المؤرخ في 29 تشرين الثاني/ 1990، والذي اجاز استخدام القوة لاخراج العراق من الكويت.

بدأت عملية عاصفة الصحراء بقيادة التحالف الدولي تحت مظلة الامم المتحدة في كانون الثاني 1991، وادت إلى تحرير الكويت من غزو العراق. وبالتالي، على رغم ان حرب الخليج حققت الأهداف الأصلية للأمم المتحدة لتحرير الكويت، ولكن هناك عدد من النتائج للتحرر الكويت التي تاثرت على العراق والكويت ودول العالم على النحو التالي:

ا-آثاره على العراق:

-نتيجة لتحرير الكويت، هُزم الجيش العراق: لقد تم تدمير القدرة العسكرية العراقية بشكل سيء حيث استخدمت قوات التحالف أحدث الأسلحة في حملتها ضد القوات العراقية.بلغ مجموع الضحايا العسكريين العراقيين ما بين 25000 و65000. وقد تم تصميم شروط وقف إطلاق النار لتمكين مفتشي الأمم المتحدة من تدمير معظم الصواريخ المتبقية في العراق، والأسلحة الكيميائية، ومرافق الأسلحة النووية.

- تقدم الأمم المتحدة مساعدات آمنة وإنسانية للاجئين الأكراد من خلال مناطق حظر الطيران. في نيسان 1991، وفقا للأحكام الواردة في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 688، حددت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا المحافظات الثلاث في شمال العراق بأنها "منطقة أمنية" وطالبت بسحب القوات العراقية ومؤسسات الإدارة تحت

[64] تحسين مهدي الشبيب، مدى شرعية مجلس الامن الدولي في ترسيم الحدود بين الدول المتنازعة الحالة العراقية الكوتية نموذجا،كلية القانون والسياسه.الاكاديمية العربية في ادانمارك،2010،ص58.

[65] باسم كريم السويدان الجنابي،مرجع سبق ذكره، ص15 .

66 http://www.vb.eqla3.com/archive/index.php/t-258334-p-5.html ,retrived in 19.12.2019.

ذريعة لمنع العراق من قمع جنسيات الأقليات المحلية. كما تم وضع "منطقة حظر الطيران" في جنوب العراق من قبل الولايات المتحدة في ظل خدعة حماية المسلمين الشيعة العراقيين في أغسطس1992[67].

-في عام 2003، انتهى حكم صدام بعد أن أطاح به ائتلاف بقيادة الولايات المتحدة ..وقع الغزو على خلفية عدم امتثال العراق لمطالب مفتشي الأسلحة ،ودعم الارهاب.

بحلول الثالث من نيسان من العام نفسه، تمكنت القوات من الاستيلاء على مطار بغداد الدولي ، وفي غضون أيام قليلة وفي أول أيار 2003، أعلن الرئيس بوش أن الولايات المتحدة منتصرة، وفي عام 2004 تم إقرار دستور مؤقت للعراق وفي عام 2005 تم انتخاب مجلس وطني. ومع ارتفاع عدد القتلى وارتفاع العنف والاضطرابات السياسية وتصاعد الإرهاب تم القبض على صدام حسين في 13 تشرين الثاني 2003، وتم تسليمه إلى السلطات العراقية في حزيران 2004 لمحاكمته على جرائم مختلفة ؛ وقد أُدين فيما بعد بارتكاب جرائم ضد الإنسانية واعدم في 30 تشرين الثاني 2006.

وإذا نظرنا إلى الخسائر العراقية، فإن دراسات الخبراء تدعم رقمًا يصل إلى 1,200,00 مليون عراقي، معظمهم من المدنيين [68]. أصيب (2) مليون شخص بجروح تتراوح من إعاقة بنسبة 100% حتى 25% في هذه الدراسة الحالية، يقدر حجم الأضرار الحربية التي تعرض لها شعب وبلد العراق بمبلغ 39,4 مليار دولار[69].

وتسببت الحرب في تشريد 1,9مليون فرد عراقي خارج العراق ونزوح 2,5مليون عراقي داخليًا من مناطق العنف إلى مناطق أقل عنفاً في العراق، لقد خسر اقتصاد العراق 27 عاما من التقدم الاقتصادي.

وحتى الآن لم يستقر الوضع في العراق واستمرت الحرب ضد المنظمات الإرهابية وتدهور الوضع السياسي والاقتصادي، وكان نتيجة هذا الغزو الامريكي للعراق تخبط الشعب العراقي في دوامة من المشاكل التي عصفت بكافة شرائحه الاجتماعية ، فقد اصبح يعاني الكثير من المشكلات المستعصية ، والتي اعادت المجتمع الى انماط الحياة البدائية فهو يعاني من نقص شامل في الخدمات الصحية ويتخبط في مستنقع الفقر والبطالة ، مما عزز الفوضى وعدم الامن والاستقرار ، وتفككت التركيبة الاجتماعية وخلقت مشاكل طائفية بسبب القمع والاضطهاد والعنف. في يوم الانقسامات الطائفية والعرقية. عدم تنفيذ الدستور 2005 [70].

2- آثاره على الكويت:

كان نتيجة مدمرة للصراع، تكبدت الكويت خسائر فادحة في مجتمعها وكذلك على اقتصادها وقتل العديد من المدنيين الكويتيين وتعرض آلاف آخرون للتعذيب. وتعامل العراق الكويتيون أيضا بقسوة لإجبارهم على الفرار من بلدهم. كما عانى الاقتصاد أيضا من خسائر فادحة حيث أضرم الجيش العراقي النار في 600 من آبار النفط 950 في الكويت. بلغت الأضرار التي لحقت بالكويت أكثر من 25 مليار دولار[71].ونتيجة لقيام عرفات بمحاذاة صدام، تم طرد

[67] الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السادسة والأربعون، ملحق أبريل/ نيسان ومايو/ أيار ويونيو/ حزيران 1991، الوثيقتان \s22435

[68] Nake M. Kamrany and Megan Sieffert, Estimating War Damages Sustained by Iraq (2003 - 2010) ,2011, pp.1-retrived in 21-12-2018

[69] Nake M. Kamrany and Megan Sieffert, Estimating War Damages Sustained by Iraq (2003 - 2010) a p.t,p2. https://www.huffingtonpost.com/nake-m-kamrany/post_1518_b_803541.html.retrived in 3.12.2018.

[70] Nake M. Kamrany and Megan Sieffert, Estimating War Damages Sustained by Iraq (2003 - 2010) ,2011, a p.t,p. 2

[71] Bernard Trainor, Daniel Pipes, and Rodman, the Impact of the Iraqi Invasion of Kuwait, August 3, 2000.

أو ضغط 450000 عامل فلسطيني على مغادرة الكويت بعد حرب عام1991[72].

بعد اخراج العراق من الكويت وتدمير بناه التحتية ، وافق على التوقيع على القرارات الامم التحدة ، واصبح تحت طائلة العقوبات الدولية السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وقد اخذت العلاقات العراقية _ الكويتية طابع القطيعة ، ولم تشهد انفتاحا قط خلال 1991-2003 ويمكن ان نلمس هذه الحقيقة من خلال اصرار الكويت _ مع دول مجلس التعاون _ على مطالبة العراق بتطبيق قرارات الامم المتحدة، بما فيها الافراج عن الاسرى الكويتين ودفع التعويضات واعادة الممتلكات الكويتية ، ومن جانبه اعترف العراق في 14|10 1994 بسيادة الكويت ، وامتثاله لقرار مجلس الامن ذو الرقم 833|1993 المتضمن الاعتراف بالحدود البحرية بينه وبين الكويت كما رسمتها اللجنة التابعة للامم المتحدة ، واحترامه لحرمة الحدود.[73]

كان من المفترض ان يكون لهذه التنازلات المقدمة من العراق، وقعا على طبيعة العلاقات مع الكويت ، الا ان ذلك لم يكن اي تاثير على الحكومة الكويتية ، التي استمرت باتنفيذ القرارات الدولية من دون الاخذ بعين الاعتبار معانات الشعب العراقي.

3- آثاره على مستوى الدولي:

إن الغزو العراق للكويت ليس عملا عقلانيا في ظروف انتهى فيها الحرب الباردة.، وتفكك الاتحاد السوفيتي، ومن المعروف ان العراق احتل بلدا يعتبرها الولايات المتحدة جزءا من مصالحها ونتيجتها وقع العراق في فخ الهيمنة الأمريكية، خلال الحرب الباردة، كان من السهل نسبيا تحديد المصالح الاستراتيجية، حددت الولايات المتحدة مصالح استراتيجية فيما يتعلق باحتواء الاتحاد السوفياتي وكان للخليج العربي مصلحة إستراتيجية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية عندما هددت القوة السوفيتية بالتوسع في المنطقة والتحكم في مواردها البترولية الضرورية للسيطرة على الاقتصاد العالمي.

لقد أرسى مبدأ كارتر الذي أعلن في عام 1980 رداً على التوسع السوفييتي في أفغانستان بروتوكولاً عسكرياً للدفاع عن الخليج والمصالح الاستراتيجية الحيوية لنفط الخليج العربي، فقد بقيت عقيدة كارتر في مكانها بعد الحرب الباردة، وظل الخليج العربي يشكل رصيدا استراتيجيا مركزيا للولايات المتحدة، حق من دون تهديد الاتحاد السوفييتي وقطبية القطب الواحد للنظام الدولي للحرب الباردة[74].

حرب الخليج الأولى، التي تزامنت مع نهاية التنافس السوفييتي الأمريكي والتي وضعت المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة للخطر في غضون ساعات من الغزو العراقي للكويت .

أدت حرب الخليج الأولى إلى استجابة تلقائية للدفاع عن السعودية والإمارات من الغزو العراقي، وقد اختلطت المصالح الاستراتيجية بالمصلحة الاقتصادية لحماية إمدادات النفط في الخليج، حيث قدر مجموعها في عام 1990 بثلثي الاحتياطيات في العالم.

ومن المعلوم كانت قراءة صدام خاطئة لاستراتيجية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج وأخيرا بعد الهجوم على مركز التجارة العالمية في نيويورك في سبتمبر 2001، ربط الرئيس جورج بوش الدكتاتور العراقي بحملته المعلنة على "الحرب على الإرهاب" وقرر إنهاء تحدي صدام حسين.

ومن الناحية الاستراتيجية، كان سيطرة صدام حسين على النفط قد عززت قوته بشكل كبير، فحول العراق إلى قوة عظمى شرق أوسطية بكل ما تحمله الكلمة من معنى لم يكن للولايات المتحدة ولا أعضاء حلف الناتو ولا الدول

[72] Kenneth Katz man, Kuwait: Post-Saddam Issues and U.S. Policy Specialist in Middle Eastern Foreign Affairs, Defense, and Trade Division, 1997, p43.

[73] عبدالعزيز رمضان الخطابي، مينا مبارك واثره في حق العراق بالملاحة البحرية ، مجلة رافدين للحقوق ، جامعة الموصل المجلد 14 ، العدد 51 ، 2011 ، ص67.

[74] اسماعيل صبر المقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، بيروت ، 1985،ص 119.

العربية المعتدلة والمجتمع الدولي بشكل عام يسمح للهيمنة العراقية على الخليج، بما في ذلك احتلال الكويت.

تهدد دولة العراق، عسكريا وسياسيا واقتصاديا دولة إسرائيل، وهي دولة شكل نفوذها الفريد في السياسة الخارجية للولايات المتحدة أي تهديد لها على أنها مصلحة سياسية محلية مهمة لأي إدارة أمريكية. كانت المصالح السياسية الدولية المرتبطة بأمن الخليج ذات أهمية متساوية. وبما أن موارد الطاقة في الخليج كانت حاسمة بالنسبة للاقتصاد العالمي، فإن ضمان سلامة هذه الأصول وإمدادها يجب أن يكون مصلحة استراتيجية واقتصادية وسياسية حيوية للمصالح الدولية للولايات المتحدة.

و من الناحية الواقعية، كان اهتمام الولايات المتحدة يكمن في منع أي قوة واحدة من السيطرة على منطقة الخليج، وتعتبر الأعمال التوسعية في العراق تهديدا لزعزعة توازن القوى الإقليمي.

في الماضي، كانت الولايات المتحدة قد تحالفت مع العراق ضد إيران من أجل الحفاظ على هذا التوازن، وهو تاريخ ربما أقنع بغداد، من بين عوامل أخرى، بأن إدارة جورج بوش الأب لن تعارض عسكريا تصرفاتها[75].

إن السيادة هي إحد المبادئ الأساس للنظام الدولي، ويشكل تجاهل العراق لسيادة الكويت تحديًا لإحدى المبادئ الأساس في النظام الدولي. إلا أن الولايات المتحدة وجهت إنذاراً نهائياً لصدام حسين (من خلال قراري الأمم المتحدة(660،678) بالانسحاب قبل 15 كانون الثاني1990. وعندما لم تمتثل القوات العراقية، بدأت عملية برية (عملية عاصفة الصحراء) في 24شباط 1991 قاد من الولايات المتحدة، تم دعمها عشرين دولة أخرى تم بموجب تفويض من الأمم المتحدة، وفي غضون ثلاثة أيام تم تحرير الكويت[76].

وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991 أصبح النظام الدولي أحادي القطب، تاركا الولايات المتحدة الهيمنة الوحيدة. امتدت مجالات النفوذ الاقتصادي والسياسي الأمريكي على أجزاء أخرى من العالم خلال تسعينات القرن العشرين، مما منح الولايات المتحدة مستويات غير مسبوقة من السلطة في أوائل عام2000، ولكن حتى قبل أن تتمتع الولايات المتحدة بهذا الموقع الوحيد كقوة عظمى عالمية، كان لديها تاريخ طويل في الانخراط في الضربات الوقائية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يُسمح للدول باستخدام القوة للدفاع ضد التهديد الوشيك [77].

ومن الناحية الأخرى فإن قرار الولايات المتحدة بالغزو للعراق تعرضت لانتقادات شديدة، وإن العواقب المحتملة لحيازة النظام العراقي العدواني لأسلحة الدمار الشامل وإمكانية دعم صدام حسين للجماعات الإرهابية جعل من دولة العراق العدو الرئيس للولايات المتحدة، من منظور الواقعية الدفاعية فإن النظام العراقي وجيشه لم يكن على دراية تامة بخفايا الحروب الحديثة، وبناء على هذه النظرية أدت إلى حشد الجيش واستعمال كافة القطعات الحديثة الحربية في غزو الولايات المتحدة للعراق.

وبالنسبة للنتائج حرب الخليج الثانية، في 2003:

قامت قوات مشتركة من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى (مع وحدات أصغر من عدة دول أخرى) بغزو العراق وهزمت بسرعة القوات العسكرية والقوات شبه العسكرية العراقية. تبعتها مرحلة ثانية أطول تم فيها معارضة الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة للعراق من قبل

[75] Stephen Alan Bourque, John W. Burdan, The Road to Safwan: The 1st Squadron, 4th Cavalry in the 1991 Persian Gulf War, university of north Texas press, 2007,p11.

[76] Baylis, Smith and Owens, The Globalization of World Politics 7e Case Study: The Gulf War, 1990-1991, Oxford University Press,2008,p22. at: https://sites.ualberta.ca/~raitken/documents/gulfwar01_realism.pdf.retrived 11,10,2018

[77] Baylis, Smith and Owens, The Globalization of World Politics 7e Case Study: The Gulf War, Ap.t, p22.

المتمردين[78] .ثم هناك التكلفة الاقتصادية للولايات المتحدة في هذا الحرب. ويقدر الخبير الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل جوزيف ستيغليتز أن التكلفة الإجمالية لهذا الغزو ومحاولات احتلال العراق تتراوح بين 5,3 تريليون دولار[79].

وان الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 استند على المعلومات غير دقيقة حول امتلاك العراق لاسلحة الدمار الشامل ومدى ارتباطه بالمنظمات الارهابية على الرغم الجهود الكبيرة التي قام بها لجان التفتيش الدولية.

المطلب الثاني: تطور العلاقة بين العراق والكويت بعد عام2003.

اما بعد (2003) فلم تمنع القضايا والملفات العالقة بين العراق والكويت على مدى السنوات الماضية الى محاوله تطوير العلاقات الثنائية في مجالات شتى، وذلك لبدء مرحله جديدة من العلاقات تقوم على التعاون وتحقيق المصالح المشتركة. وكما هو معروف أن العلاقات انقطعت في كافة المجالات عام 1990، لكنها شهدت تحسناً نسبياً بعد سقوط النظام العراقي عام 2003 نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق .

ويبدو ان مما تقدم ان الكويت ساهمت وبشكل فاعل في تهيئة الارضية المناسبة لاحتلال العراق في عام 2003 الذي اسقط اهم النظام الدكتاتوري ، وهكذا تغير النظام الحكم في العراق المؤرق الوحيد للكويت ، وتغيرت طبيعة التوازنات الاقليمية والدولية في شرق الاوسط بشكل العام وخليج العربي بوجه الخصوص.

وبعد ان تولى الحاكم المدني (بول برايمر) منصبه في العراق، اعلن عن ضرورة عودة العلاقات الى ما كانت عليه[80]. وبتاريخ 2003/12/29 زار وزير الخارجيه العراقي (هوشيار زيباري) الكويت وألتقى مع وزير الخارجية الكويتي، واكد ان زيارته للكويت رسمية لأجراء مباحثات معهم حول العلاقات الثنائيه. وعند تشكيل مجلس الحكم الاستشاري العراقي، كانت الكويت في مقدمة الدول العربيه التي رحبت بتشكيل هذا المجلس، ذلك بعد ان قدم المجلس اعتذاره للشعب الكويتي عن غزو النظام السابق للكويت. وفي يوم الاثنين 2004/6/28، اعلنت الحكومة الكويتية ترحيبها بنقل السلطه الى العراقيين، كما استضافت كل من رئيس الوزراء العراقي (أياد علاوي) ورئيس الجمهورية (غازي الياور)[81]

وفي 2005/1/30 رحبت الكويت بألانتخابات العراقية والتي اسفرت عن تشكيل حكومة (أبراهيم الجعفري)، واستقبلت الكويت رئيس الوزراء (أبراهيم الجعفري) وعدد من وزرائه، وأعاده العلاقات الدبلوماسية مع العراق بعد قطيعة استمرت (15) عاماً.

وتدرك الحكومة الكويتية تماما خطورة انفلات الاوضاع الامنية في العراق على مستقبلها السياسي، وعلى طبيعة العلاقات مع الحكومة العراقية ، لذلك اظهرت حرصها في كل المؤتمرات على شجب العنف والرفض القاطع لتقسيم العراق ، والدعوة للحفاظ على وحدته ، بل وصل الامر على دعم الحكومة العراقية ، من خلال تقديمها منحة قيمتها (120) مليون دولار اقطاعي التربية والصحة ، كما تعهدت بدراسة ما بذمة العراق من الديون ، ثم تبعتها بعد ذلك تقديم (10) مليون دولار للمتضررين من حادثة جسر الائمة في 2006.

وشهدت العلاقة بين العراق والكويت تطورا ملحوظا بعد انتخابات عام 2006 وجاءت مرحلة الحكومة الدائمة في العراق، وفي هذه المرحلة تم التطرق الى ملفات مهمة اثناء

---

[78] Michael B Kelley and Geoffrey Ingersoll the Staggering Cost of the Last Dade's War War in Iraq ، 2014.

[79] Stiglitz-Bilmes, The cost of the war: April 8, 2008, https://www.cbo.gov/publication/24762 (Michael B Kelley and Geoffrey Ingersoll the Staggering Cost of the Last Decade's US War in Iraq, 2014 — In Numbers Jun. 20, 2014), at: https://www.businessinsider.com/the-iraq-war-by-numbers-2014-6.retrived 1.11.2018.

[80] https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2016/2/2 بول بريمر ـأميركي حكم العراق retrived in 3,1,2019

[81] عبد الله خليفة الشايجي، العلاقات العراقية _ الكويتية ، مجلة اراء حول الخليج ، مركز الخليج للابحاث عدد 27 ، 2005 ، ص20.

زيارة رئيس الوزراء (نوري المالكي) الى الكويت بتاريخ 20 /2006/6، ناقش خلالها ملف ترسيم الحدود وامكانية حلها عبر الحوار الثنائي، وقدكان من ثمار زيارته تاكيد الجانب الكويتي المشاركة في مؤتمر العهد الدولي المتعلق بالديون العراق ، ودعم عملية الاستثمار فيه.[82].

وبحث الرئيس العراقي جلال الطلباني مع امير الكويت الشيخ (صباح الاحمد الصباح)سبل تطوير التعاون بين البلدين في المجالات كافه، وضرورة اعادة التمثيل الدبلوماسي بين العراق والكويت، وبالفعل عينت الكويت بتاريخ 2008/7/18 سفيرا لها في بغداد، وقدمت اوراق اعتماده في 2008/10/22 . وفي 2009/2/27 قام محمد صباح السالم، رئيس مجلس الوزراء الكويتي، وبعد قطيعه لـ(19) عاماً، بزيارة العراق اذ اجتمع مع رئيس الوزراء نوري المالكي وشهد اللقاء بحث سلسلة من القضايا المهمة [83].

اولا:اسباب تحسن علاقة بين العراق والكويت بعد عام 2003

يمكن بيان الاسباب التي تمكن وراء مواقف الكويت ازاء العراق وتحسنها بالمقارنة مع الدول المجاورة العربية في هذه المرحلة الى مجموعة اسباب ياتي في مقدمتها:

ا- ان للكويت مصلحة مباشرة في استقرار العراق وذلك لان انهيار الوضع الامني والسياسي والاقتصادي لن يكون بلا تداعيات قوية عليها وربما ينتج عنه اثار غير متوقعة تمتد الى داخل الكويت.

ب- ان للمكون الشيعي في الكويت دورا وتاثيرا في توجيه صانع القرار الكويتي نحو اتخاذ اتجاها وسطيا ازاء مايحدث في العراق من تصارع ارادات دول الجوار على ارضه، ومن ثم يمكن القول ان الكويت تفاعلت بايجابية مع وضع العراقي الجديد في ظل وصول الشيعة الى الحكم[84].

اما في مجال العلاقات الاقتصادية بين البلدين فقد كان لها حصة كبيرة في تعزيز الثقة بين البلدين على عكس تماما من دول العربية المجاورة للعراق التي كان يتخوف بعضها من الولوج الى المعترك الاقتصادي لما يشهده من الفوضى وانفلات امني ، ويمكن بيان الدور الكويتي بالاتي[85].

1- تمكن شركة المخازن العمومية الكويتية من حصول على عقد لنقل الوقود من خزانات النفط الوطنية الكويتية الى المستودعات الجنوبية لشركة تسويق النفط العراقية(سومو)، وبقيمة (2760) مليون دولار امريكي لمدة ثلاثة اشهر.

2- وقعت الشركة العامة للنقل البرية العراقية عقدا مع شريكتي(الفضيلة والثقة) الكويتيين تضمن قيامها بنقل البضائع المستوردة والمصدرة بين البلدين بما فيها المواد الغذائية والانشائة والمواد اخرى.

ولتعزيز العلاقات واعادة الاجواء الودية تم تقديم اوراق اعتماد (محمد حسين محمد بحرالعلوم) بتاريخ 2010/6/1 كاول سفير للعراق في الكويت بعد الاحتلال الامريكي على العراق.

ومع بداية عام 2011 بدات مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين تمثلت بالتبادل الرسمي للزيارات بين المسؤولين وتمحص عن ذلك امران.

الاول: تشكيل لجنة وزارية مشتركة يتراسها وزيرا الخارجية لبلدين لمتابعة القضايا التي تسهم في اخراج العراق من بند

[82] عبد الرحمن يونس العبيدي ، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق ، 2003_2006 ، المصدرسبق ذكره ص232.

[83] مصطفى القريشي، المتغيرات في العلاقات الدوليه العراقيه _ الكويت انموذجا، 2014 ، http://m.ahewar.org/s.asp?aid=Retrived in 9/2014=&q0&u=&i=0&cid=0&r=4347738.12.2018/ 27

[84] جميلة ظاهر ، الدور السياسي للشيعة الكويت، مجلة ابحاث الاستراتيجية،مركز البلادي للدراسات و الابحاث الاستراتيجية، بغداد، العدد(5)، 2013، ص191-195 .

[85] محمد عبدالرحمن يونس العبيدي ، الافاق المستقبلية للعلاقات العراقية – الخليجية في مجال الاقتصادي ، مجلة الدراسات اقليمية ، مركز الدراسات اقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (19) ، 2010 ، ص343-342.

السابع ، وقد عقدت اللجنة اجتماعها في الكويت خلال فترة 27-28|3| 2011 [86].

الثاني: هو اقتراب العراق من الخروج من طائلة البند السابع ونقله الى بند السادس وهذا ماصرح به رئيس الوزراء الكويتي جابر مبارك الحمد الصباح الذي زار العراق في 21 اب 2013 الذي اشار في صحف ان بلاده ستبلغ الامم المتحدة بضرورة خروج العراق من البند السابع كونه اوفى بالالتزامات المترتبة عليه مع الكويت[87].

ثانيا: قضايا خلاف بين البلدين

ان هناك العديد من القضايا الاشكالية بين الكويت والعراق واهم هذه القضايا هي كالاتي:

ا-قضية المفقودين ب- ملف الديون والتعويضات ج- مسالة الحدود د- ميناء المبارك:

ا-قضية المفقودين:

تدعي الكويت بانها فقدت (605) شخص من رعايا فقدوا اثناء الاجتياح العراق للكويت، وحملت الكويت النظام السابق مسؤولية حياتهم ، ومنذ عام 1991 تطالب الكويت الكشف عن اماكن تواجدهم واعلان عن مصيرهم في حين يرفض العراق هذه الاتهامات، وبقي موقف الدولتين على ماهو عليه حتى عام 2003 تشكلت لجنة متابعة ملف الاسرى والمفقودين[88].

قامت لجنة المشكلة بالبحث عن المفقودين في العراق، وقد تم تعرف على(233) رفاتا من اصل (605)مفقودا ، في اربع مواقع داخل العراق، وان رفاتين فقد اكتشفتا في المقابر الجماعية في الكويت، وقد حالت الظروف الامنية التي عصفت بالبلاد دون اكمال العملية[89].واكد عبادي رئيس الوزراء العراقي في 2017 ان بلاده زودت الحكومة الكويتية بعلومات كثيرة بهذا الخصوص.

ب- ملف الديون والتعويضات:

تعد مسالة الديون احدى مسببات الغزو العراقي للكويت في عام 1990، فالعراق كان مدين للكويت بمبلغ (13,2) مليار دولار قدمتها الكويت على شكل القروض من دون الفوائد، اثناء الحرب العراقية- الايرانية. ولم تسدد هذه المبالغ من قبل العراق، بل اضيفت عليها التعويضات المفروضة من قبل الامم المتحدة لغزو الكويت في عام 1990 ، وذلك لما لحق من اضرارجسيمة سببتها الحرب، ولقد بلغت التعويضات المالية التي اقرتها لجنة الامم المتحدة ب(53) مليار دولار، بينها (39) مليار دولار لدولة الكويت ، وقد استلمت الكويت لغاية عام 2009 نحو(13,207)مليار دولار ولا تزال نحو(٤،٦) مليار دولار بذمة العراق واجبة السداد لجانب الكويتي [90].

واعرب العبادي في لقاء مع وكالة النباء الكويتية في27|6|2017 عن امله بانهاء كل الملفات العالقة بين البلدين منذ غزو الكويت بما فيها ملف التعويضات التي لم يتبقى سوى 4,6 مليار دولار مؤكدا التزام العراق بسدادها كونها قرارا امميا واجب التنفيذ[91].

ج- مسالة الحدود:

وهي مشكلة قديمة ولادة لكل المشاكل التي حدثت لاحقا ومازالت لحد الان تمثل كابحا للعلاقات بين البلدين ، فعلى الرغم من ان الحدود تم ترسمها عام 1994 بموجب قرار (833) وقد قبل العراق بذلك مرغما عنه، الا ان الكويت

[86] جعفر عبدالامير الحسيني ، هاشم مرزوق الشمري ، مصدر سبق ذكره ، ص 21-28.

[87] طلال زيد العازمي ، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق بعد الغزو الامريكي 2003 ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد(247) ، 2014 ، ص91.

[88] محمد عبدالرحمن يونس العبيدي ، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق 2003-2006، مصدر سبق ذكره، ص242.

[89] شبكة العشتار ، حين تصبح القضاياالانسانية وفودا للسياسة اسرى الكويت، 2|3|2009.

[90] عدنان احمد سلوم ، اسامة مرتضى، الافاق المستقبلية للعلاقات العراقية- الكويتية ما بعد نسيان 2003،ط1، دار المكتب البصائر ، بيروت ، 2011، ص121.

[91] علاء الهويجل ، العلاقات العراقية الكويتية اصرار على تجاوز الخلافات،27|6|2017 ، ص1، انظر : https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2620719&language=ar#

in www.shtar.enana.blogspot.com.Retrived 23.10.2018.

تمكنت الحصول على مساحات واسعة لايستهان بها من الاراضي العراقية بموجب القرار (833).

د- مشكلة الحقول النفطية المشتركة:

هناك عدد من الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت ولعل اهمها الحقل الذي يسمى في العراق (الرميلة) وفي الكويت

ب(الرتقة)، اذ تقوم الكويت باستغلاله بطريقة الافقية[92].

د- ميناء المبارك:

يعيد ميناء المبارك من الموانيء المخطط لها ان تكون من اكبر الموانيء في خليج العربي وهو قيد الانشاء على جزيرة بوبيان الواقعة في شمال دولة الكويت، يمر انشائه باربعة مراحل على ان تنجز المرحلة الاولى في عام 2015 مع وجود مخطط هيكلي مستقبلي يصل الى (60) رصيفا[93]. وان للكويت دوافع عديدة اقتصادية وامنية وسياسية من وراء انشاء هذا الميناء وهي :

1- ادركت الكويت عودة اهمية العراق في المنطقة، ولاسيما في خارطة التجارة العالمية، في ظل بقاء الطلب الكامن على نقل تجارة ترانزيت عبر العراق الذي يقدر باضعاف حجم التجارة العراقية الخارجية، خارج نطاق الحدود طاقة موانيء العراق الاستعابية وتطمح الكويت بانشائها لميناء مبارك بتفويت الفرصة على العراق وتغطيتها لجزء هام من هذا الطلب واستغلال المنافع المصاحبة لهذه العملية في دعم تنميتها الاقتصادية.

2- يسهم المشروع في انفتاح الكويت على العالم تجاريا واقتصاديا، وسوف يحولها الى مركز التجاري ومالي بعد الانتهاء من انشائه كونه يظم مدينة للصناعات الخفيفة وبحيرة صناعية ومنتجعات السياحية ومناطق السكنية، وهي بذلك تسعى لخلق مصادر مستدامة للدخل وتقليل الاعتماد على النفط[94].

لذلك تدرك الكويت بان ذلك سوف يحرمها من المساهمة في نقل التجارة العالمية، وهي فرصة تكاد لاتعوض ولهذا سارعت نحو انشاء ميناء مبارك لحرمان العراق من هذه المميزات.

1-ان وجود ميناء المبارك في موقع الحالي، سوف يحول دون تمكن العراق من تعزيز قدرة موانئه التنافسية، سواء على المدى القريب او البعيد، ومن ثم ستكون الموانيء العراقية ، خارج منظومة الموانيء الدولية التي تطبق اقتصاديات الحجم الكبير وسعيها الحثيث لرفع انتاجه ، وتخفيض التكاليف.

2-في حالة استكمال ميناء المبارك سوف يقطع الطريق امام جميع السفن الوصول الى ميناء الفاو الكبير وبالنتيجة لم يكن هناك مبررا لتنفيذه، وستصاب عندها موانيء العراق الحالية بالشلل، ومن ثم سوف يستخدم العراق الموانيء العاملة في دول الجوار لنقل صادراته و وارداته على حد سواء ، ناهيك عن تحمله كلفة اضافية[95].

مما لاشك فيه ان هذه المشاكل القائمة بين البلدين التي كانت سببا في توتر العلاقات بينهما على الدوام التي تحتاج الى اعادة النظر والعمل الجاد على تسويتها لما يخدم مصلحة شعبين الذي تربط العوامل التي تجمعه اكثر من الذي تفرقه.

ومع بداية عام 2011 بدات مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين تمثلت بالتبادل الرسمي للزيارات بين المسؤولين وتمحص عن ذلك امران .

الاول: تشكيل لجنة وزارية مشتركة يتراسها وزيرا الخارجية لبلدين لمتابعة القضايا التي تسهم في اخراج العراق من بند

[92] مالك دحام الجميلي ، لمياء محسن الكناني، مصدر سبق ذكره ، ص142.

[93] ميناء المبارك الكويتي وتاثيراته الاقتصادية والسياسية على العراق ،انظر: www.tellskuf.com/index.php?option=com

[94] جعفر عبدالامير الحسيني ، هاشم مرزوق الشمري ، تاثيرات انشاء ميناء المبارك ، على مشروع ميناء الفاو الكبير، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 30، 2011، ص13-15.

[95] جمال حامد الرشيد ، غالب ناصر السعدون ، ميناء الفاو، دراسة في جغرافيا النقل، مجلة جمعية الجغرافية العراقية ، المجلد (1) ، العدد(67) ، 2011 ، ص51.

السابع ، وقد عقدت اللجنة اجتماعها في الكويت خلال فترة 27-28|3|2011 وقد انثقت عن هذه اللجنة اربع لجان فرعية وهي على نحو الاتي:

اللجنة الاولى: النظر في قرار مجلس الامن(833) في عام 1993، بما في ذلك صيانة الدعامات الحدودية واستكمال ترسيم الحدود البحرية بين البلدين ، وحرية الملاحة وتنظيم وتنمية العمل البحري في خور عبدالله.

اللجنة الثانية: تنظر في تعويضات والديون والممتلكات العائدة للكويتيين في العراق ومبنى القنصلية في البصرة وحركة التبادل التجاري والكمركي بين البلدين.

اللجنة الثالثة: تنظر قضايا المفقودين والمتتلكات الكويتية والمفقدين العراقيين والكويتيين.

اللجنة الرابعة:تنظر في تحديث اتفاقية تنظيم الخدمات الجوية من العراق والكويت، وتعاون النفطي بين الحدود المشتركة ومنع تجاوزات الصيادين العراقيين ودوريات المراقبة العراقية.[96]

الثاني: هو اقتراب العراق من الخروج من طائلة البند السابع ونقله الى بند السادس وهذا ماصرح به رئيس الوزراء الكويتي جابر مبارك الحمد الصباح الذي زار العراق في 21 اب 2013 الذي اشار في صحف ان بلاده ستبلغ الامم المتحدة بضرورة خروج العراق من البند السابع كونه اوفى بالالتزامات المترتبة عليه مع الكويت.[97]

وقال العبادي في لقاء مع وكالة النباء الكويتية في27|6|2017 لمناسبة ذكرى عودة العلاقات العراقية – الكويتية(انه على الرغم من ان النظام السابق حاول ان تكون علاقتنا بالكويت علاقة دموية تعسفية لكننا ولله الحمد نجحنا الى اعادة التوازن الى تلك العلاقات ، واعرب عن امله بانهاء كل الملفات العالقة بين البلدين الكويتيين ، ودعا العبادي الى مزيد من التعاون بين البلدين لتجاوز ماتبقى من المتعلقات مؤكدا ان بغداد مستعدة لهذا التعاون لدفع العلاقة الى الامام وبما يخدم مصلح الشعبين الشقيقين[98].

وفي المقابل قال السفير الكويتي في العراق سالم الزمانان ان الموقف الكويتي ثابت في دعم امن ووحدة وسيادة واستقرار العراق الشقيق من دون تدخل في شؤونه الداخلية معربا عن امله بان تتكلل جهود تحقيق المصالحة الوطنية في العراق بالنجاح.

و سارعت الكويت في مديد العون للنازحين في المحافظات الانبار وصلاح الدين وديالى والموصل وكركوك اذ تعهدت في عام 2015 بتقديم 200 مليون دولار لاغاثة النازحين وبانشاء 23 مدرسة نموزجية في عدد المحافظات العراقية ، وبناء مستشفى الجراحة في البصرة.

واكد خالد المضف رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لتقدير التعويضات الكويتية عن خسائر الاحتلال العراقي ان الكويت دعمت للمرة الثالثة طلب العراق في الدورة 81 بتاريخ 2 شباط 2016الذي ارجا عملية استناف ايداع (5%) في صندوق التعويضات لسنة اضافية اخرى حتى 1|كانون الثاني|2018وياتي هذا التاجيل انطلاقا من العلاقات الاخوية الراسخة بين البلدين ومسؤوليات الكويت ضمن التحالف الدولي الهادف الى مساعدة العراق لتجاوز المرحلة الحرجة التي يمر بها في مواجهة تنظيم الداعش الارهابية، وانخفاض اسعار النفط العالمية.واخيرا صدر قرار مجلس الأمن رقم 2390 مؤكدا على أن الطرفين (العراق والأمم المتحدة) قد نفذا التدابير المفروضة وفق الفصل السابع بموجب القرارين 1958 (2010) والقرار 2335 (2016)، ويعد القرار طريقا للعراق لاستعادة وضعها الطبيعي ومكانتها الدولية [99].

[96] جعفر عبدالامير الحسيني ، هاشم مرزوق الشمري ، مصدر سبق ذكره ، ص 21-28.

[97] طلال زيد العازمي ، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق بعد الغزو الامريكي 2003 ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد(247) ، 2014 ، ص91.

[98] علاء الهويجل ، العلاقات العراقية الكويتية اصرار على تجاوز الخلافات،،المرجع سبق ذكره، ص1، انظر:
https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=#&language=ar2620719

[99] https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201712

اعلنت الخارجية العراقية خروج العراق من البند السابع لميثاق الأمم المتحدة،.وقال المتحدث باسم الخارجية العراقية، أحمد محجوب، في بيان نقلته السومرية نيوز، إنه بعد سلسلة من النجاحات الدبلوماسية التي حققتها وزارة الخارجية العراقية، فقد تكللت جهودها بإصدار مجلس الأمن قرارا بخروج العراق من الفصل السابع.

الخاتمة

توصل البحث الى عدة النتائج اهمها:

1-تركت الجغرافيا السياسية للعراق والكويت، بصمتها على طبيعة العلاقات على طول المدة 1921-2018. من حيث تباعد تارة وتقارب والقطيعة تارة اخرى ، وما يزال وسيبقى معطى الجغرافيا السياسية حاضرا في تشكيل ملامح العلاقات العراقية- الكويتية ولايمكن الهروب من حتمية هذا المعطى جغرافيا واقتصاديا وسياسيا وحتى اجتماعيا وتاريخيا.

2- كان غزو العراقي للكويت في 2 اب 1990 السبب المباشر في قطع العلاقات بين بلدين، و وصولا الى مرحلة لاعودة حتي احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية في عام 2003، وكان حرب الخليج عام 1991 ، للسيطرة على احتياطي النفط كمسألة في الصراع بين العراق و الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، وإقامة التوازن للقوة في الشرق الأوسط.

3-القرارات الجائرة التي فرضها مجلس الأمن الدولي في مرحلة حرجة من تاريخ العراق ومنها قرار 833، الذي صدر في 27 آذار 1993، الذي تم بموجبه ترسيم الحدود بين العراق والكويت، والذي لم يوافق عليه العراق إلا بعد ضغوط دولية، لأن عمليه الترسيم للحدود بما فيها الحدود الملاحية تم ترسيمها بالقوة، واستقطع بموجبه أراضي عراقية من ناحية صفوان ومنطقة أم قصر، وتم تقليص مساحة مياه العراق الإقليمية ووضع العراق تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

4- ان الكويت ساهمت وبشكل فاعل في تهيئة الارضية المناسبة لاحتلال العراق في عام 2003، وفي الواقع ، ان عملية احتلال العراق، هوتطور لخطة حرب الخليج الأولى وجعل العراق كدولة تدعم القاعدة، والهجمات ضد العديد من السفارات الأمريكية في أفريقيا، وعلاقة العراق باحداث 11 ايلول2001. وقد تبين أن هذه الاتهامات لا أساس لها من الصحة، وادت احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الى زيادة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

5-بعد ان تولى الحاكم المدني (بول برايمير) منصبه في العراق، اعلن عن ضرورة عودة العلاقات لعراقية الكويتية الى ما كانت عليه، وذلك بدء مرحله جديدة من العلاقات تقوم على التعاون وتحقيق المصالح المشتركة، ورغم ذلك ان هناك العديد من القضايا الاشكالية بين الكويت والعراق واهم هذه القضايا هي: ملف الديون والتعويضات ومسالة الحدود وانشاء ميناء المبارك من قبل الكويت.

6-يعتبر خروج العراق من البند السابع لميثاق الأمم المتحدة، نجاحا دبلوماسيا لوزارة الخارجية العراقية، فقد تكللت جهودها بإصدار مجلس الأمن قرارا بخروج العراق من الفصل السابع.

توصيات البحث

1-يقترح الباحث للمنظمات الدولية أن لا يلجأوا إلى التدخل العسكري في حل المشكلات والصراعات الدائرة بين الدول المتنازعة، إلا في الحالة الضرورية القصوى أو في حالات لم تنفع البدائل السلمية ، بل يجب الإلجاء إلى الطرق السليمة تحت بنود مواثيق الأمم المتحدة للتعايش السلمي بين دول العالم؛ لأن الحرب لا يطفأ نار الصراعات، وإنما يخلق نارا أخرى فلا يرحم وبالتالي يحرق البريْ والمتهم معا.

-091028256474 مجلس الأمن يعلن خروج العراق من الفصل السابع للأمم المتحدة/نظرت في 6-1-2019

2-يقترح الباحث للسياسين العراقين أن يراعوا المصالح العراقية في مفاوضاتهم مع الكويت لتطوير العلاقات، ويجب أن لا يكون هذا التطوير على حساب مصلحة العراق وحقوقه.

3 -بعد خروج العراق من البند السابع بقرار مجلس الأمن المرقم (2390) في 2016 على الحكومة العراقية التحرك دبلوماسيا، والتأكيد على حق العراق في بناء ميناء الفاو، وهي مصالح حيوية بالنسبة للعراق عسكريا واقتصاديا وسياسيا.

4- وعلى الحكومة الكويتية أن تراعي المصالح العراقية في إنشائه لميناء المبارك؛ لأن إنشاء هذا الميناء في مكانه الحالي في خليج العربي سوف يضر بالعراق وبالتالي ينعزله عن الخليج العربي.

5-على العراق والكويت الاستفادة من تجارب الماضي والحاضر، إذ لا بديل عن التفاوض والتعامل اخوي إذا ما أراد الطرفان تجنب الشعبين والمنطقة توتر الأمور والعلاقات من جديد.

المصادر

1- أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، الطبعة الأولى،الكويت،1984.

2- 2-اسماعيل عارف، اسرار ثورة 14 تموز وتاسيس الجمهورية في العراق، دارالحياة للنشروالتوزيع، 2012 .

3- 3-اسماعيل صبر المقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، بيروت ، 1985.

4- 4-اسماعيل محمد الزيود، د. فاطمة سليم الطراونة، قضاياالمعاصرة، دارالكنوز للمعرفة، عمان،2012.

5- 5-باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي 1990-2005،ط1، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،2012.

6- 6-بيار سالنجر، حرب الخليج، بيروت، لبنان، دار ازال للتوزيع والنشر، 1991.

7- بيار سالينجر، أريك لوران، حرب الخليج . الملف السري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط12، بيروت، 2011.

8- تحسين مهدي الشبيب، مدى شرعية مجلس الامن الدولي في ترسيم الحدود بين الدول المتنازعة الحالة العراقية الكوتية نموذجا،كلية القانون والسياسه.الاكاديمية العربية في ادانمارك،2010.

9- حسنين المحمدي ابوادي ، غزو العراق بين القانون الدولي والسياسة الدولية ، اسكندرية ، منشاة المعارف، 2005.

10- 10-حسين سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، المكتبة الاهلية، بغداد،1966.

11- 11-حمدي أ. حسن، غزو العراق للكويت - الدين والهوية والأخرى في تحليل الحرب والصراع، مطبعة بلوتو، 1999.

12- 12-سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج، معضلة السيادة والشرعية، مركز الدراسات الاستراتيجية، البحوث والتوثيق، ط١، بيروت،1993.

13- 13-سامي عصاصة، هل إنتهت حرب الخليج، دراسة في الآثار في تناقضات الأزمة، مكتبة بيسان، بيروت، القاهرة،1994.

14- 14-سليم الحسني ، امن الخليج-دراسة في ضوء اجتياح العراق للكويت ، بيروت ،1994.

15- 15-صبري فارس الهيتي، الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية ، دار الرشيد للنشر، بغداد ،1981.

16- 16-عبدالرزاق الحسني ، لائحة الانتداب البريطاني على العراق ، ،تاريخ الوزارات العراقية ، بيروت1978.

17- 17-عبدالناصر سرور، السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الامريكية 1979- 1990، مكتبة القادسية،2003.

18- 18-عدنان احمد سلوم، اسامة مرتضى، الافاق المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية ما بعد نيسان 2003، ط1، دار المكتب البصائر، بيروت،2011.

19- 19-في بي مار، تاريخ العراق المعاصر، العقد الجمهوري الأول، الجزء الأول ترجمة مصطفى احمد، دار مصر للطباعة، القاهرة،2009.

20- 20-لطفي جعفر فرج، الملك غازي، مكتبة القضية العربية، بغداد،1987.

21- 21-محمود صالح العادلي، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد،ط1،اسكندري، دارالفكرالجامعي،2005.

22- 22-نجاة عبدالقادر، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين حربين1914_1939، منشورات جامعة الكويت،1973.

23- 23-نجيب الغوش واخرون، ازمة الخليج -الاثار- المواقف، شيكاغو، المؤسسة للبحوث والدراسات، 1992.

24- 24-نورية محمد ناصرالصالح،علاقات الكويت السياسية بشرقي الجزيرة العربية والعراق العثماني، منشورات ذات السلاسل الكويت،1977.

25- 25-هالة فتاح، فرانك كاسو، خلاصة توزيع العراق المعاصر، ترجمة مصطفى احمد النعمان، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد،2011.

26- هشام محمود القداحي، ألامم المتحدة واستراتيجيات القوى الكبرى ، اسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة،2012.

27- يوسف محمد البنخليل، الأمم المتحدة وأمن الخليج ، ط 5 ، دبي ، مركز الخليج للأبحاث ،2005.

28- 28-جعفر عبدالامير الحسيني ، هاشم مرزوق الشمري ، تاثيرات انشاء ميناء المبارك ، على مشروع ميناء الفاو الكبير، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 30 ، 2011 .

29- جمال حامد الرشيد ، غالب ناصر السعدون ، ميناء الفاو، دراسة في جغرافيا النقل، مجلة جمعية الجغرافية العراقية ، المجلد (1) ، العدد(67) ، 2011.

30- 30-خالد السرجاني، جذور الازمة بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة ن العدد 102، 1991.

31- 31-صلاح العقاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات والبحوث، العدد33، تموز،1973.

32- 32-طلال زيد العازمي ، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق بعد الغزو الامريكي 2003 ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد247 ، 2014.

33- 33-عاطف السيد، الغزو الامريكي البريطاني للعراق مارس 3002 دراسة سياسية استراتيجية ، المكتبات الكبرى 2003.

34- عبد الله خليفة الشايجي، العلاقات العراقية _ الكويتية ، مجلة اراء حول الخليج ، مركز الخليج للابحاث عدد 27 ، 2005

35- 35-عبدالعزيز رشيد ، تاريخ الكويت ، دار المكتبة الحياة، بيروت ،1978.

36- 36-عبدالعزيز رمضان الخطابي، مينا مبارك واثره في حق العراق بالملاحة البحرية ، مجلة رافدين للحقوق ، جامعة الموصل المجلد 14 ، العدد 51 ، 2011.

37- 37-قحطان حسين طاهر، تاريخ النزاع العراقي- الكويتي، مجلة كلية التربية الاسلامية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد2014،18م، ص45. وكذلك انظر: جي.ج. لوريمر، الكويت في دليل الخليج، الجزء الأول، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1981.

38- 28- محمد فاضل الجمالي، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة ، ط 1، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1992.

39- 39_ احمد عدنان عبد الكريم الشكاكي، الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام الدولية مع دراسة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 1996.

40- أحمد محمد كمال، "انفجار الخليج – العراق المغبون وكلمة للتاريخ "، ط 1 القاهرة، مكتبة مدبولي، 1991م .

41- 41-اروى هاشم عبدالحسن، مشكلة الحدود العربية في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة البغداد،1996.

42- خميس هاشم عبد الإله الجنابي، الدولة العراقية نشوئها ومراحل تطورها الجغرافيا السياسية ، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في القانون، كلية القانون والعلوم السياسية في الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2011.

43- 43-رشيد سعدون محمد حسن العبادي، الحدود العراقية-الكويتية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد،2001.

44- 44-محمد جاسم محمد، العلاقات العراقية -الخليجية 1958_1978، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد،2001.

45- 45-الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السادسة والأربعون، ملحق أبريل/ نيسان ومايو/ أيار ويونيو/ حزيران 1991، الوثيقتان 22435\s

46- 46-Albaharna Husain M, The legal stauts of the Arbian Gulfs States:-

47- As study of their treaty relations an heir international proplms, Manchster University press, No 1998, at: https://www.escholar.manchester.ac.uk/api/datastream?publicationPid=uk-ac-man-scw:265331&datastreamId=FULL-TEXT.PDF

48- 47-Baylis, Smith and Owens, the Globalization of World Politics 7e Case Study: The Gulf War, 1990-1991, Oxford University Press, 2008. At: https://sites.ualberta.ca/~raitken/documents/gulfwar01_realism.pdf.

49- 48-Bernard Trainor, Daniel Pipes, and Rodman, the Impact of the Iraqi Invasion of Kuwait, August 3, 2000.

50- 49-Bruce R. Kuniholm, Persian Gulf and United States Policy, U.S.A, 1984, p. 110.

51- 50-Cordesman, Anthony and Wagner, Abraham. The Lessons of Modern War - Volume IV: The Gulf War, West views Press, Oxford, 1996.

52- 51-Delahunty, Robert J., and John Yoo. "The 'Bush Doctrine': Can Preventive War Be Justified?" Harvard Journal of Law & Public Policy, 2009.

53- Dijk, R. V, Encyclopedia of the Cold War, London , 2008, Taylor& Francis.

54- 53-Gerard J. Hughes, the oil issue in the Gulf War, 1991.

55- 54-Gettleman, M. E., & Schaar, S, 2003, the Middle East and Islamic World Reader. New York: Grove Press.

56- 55-http://www.vb.eqla3.com/archive/index.php/t-258334-p-5.html ,retrived in 19.12.2019.

57- 56-https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201712091028256474– مجلس-الأمن-يعلن-خروج-العراق-من-الفصل-السابع-للأمم-المتحدة/

58- 57-https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2016/2/2/العراق-بول-بريمر-أميركي-حكم-retrived in 3,1,2019

59- 58Https://www.e.gov.kw/sites/kgoArabic/Pages/Visitors/AboutKuwait/KuwaitAtaGlaneGeographicalLocation.aspx.

60- 59-https://www.huffingtonpost.com/nake-m-kamrany/post_1518_b_803541.html.

61- Kamrava, M, the Modern Middle East: A Political History Since the First World War, Berkeley: University of California Press, 2005.

62- 61-Kenneth Katz man, Kuwait: Post-Saddam Issues and U.S. Policy Specialist in Middle Eastern Foreign Affairs, Defense, and Trade Division, 1997.

63- -Kuwait Conflict and Its Implications, (New York and Oxford: Oxford University Press, 1997.

64- -Lord Butler of Brockwell, Review of Evidence on Weapons of Mass Destruction. London: The Stationery Office, 2004.

65- M. Gozlan, "The real story of Iraqi war", 31 October 2008.

66- Majid Khadduri and Edmund Ghareeb, War in the Gulf, 1990–1991, the Iraq-

67- Mansbach, R. W. & Rafferty, K. L. Introduction to Global Politics, London, 2008, Routledge.

68- Michael B Kelley and Geoffrey Ingersoll the Staggering Cost of the Last Dade's War War in Iraq, 2014.

69- Nake M. Kamrany and Megan Sieffert, Estimating War Damages Sustained by Iraq (2003 - 2010),2011.

70- Orrin Schwab, The Gulf Wars and the United States: Shaping the Twenty-first Century, ABC-CLIO Amazon.com 2009.

71- Samir al-Khalil, The Republic of Fear, London, 1988.

72- Stephen Alan Bourque, John W. Burdan, and The Road to Safwan: The 1st Squadron, 4th Cavalry in the 1991 Persian Gulf War, university of north Texas press, 2007.

73- Stiglitz-Bilmes, The cost of the war: April 8, 2008,at: https://www.cbo.gov/publication/24762.

74- Michael B Kelley and Geoffrey Ingersoll the Staggering Cost of the Last Decade's US War in Iraq, 2014- In Numbers Jun. 20,2014, at: https://www.businessinsider.com/the-iraq-war-by-numbers-2014-6.

75- Youssef Bassil, the 2003 Iraq War: Operations, Causes, and Consequences LACSC – Lebanese Association for Computational Sciences Registered under No. 957, 2011. Beirut, Lebanon), at: http: www.lacsc.org/papers/papera1.pdf.

76– مصطفى القريشي،المتغيرات في العلاقات الدوليه العراقيه _ الكويت انموذجا، 2014. http://m.ahewar.org/s.asp?aid=434773&r=0&cid=0&u=&i=0&q= 2014 / 9 / 27.